

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٤٦

الاثنين، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا-كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

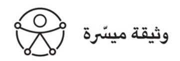
صون السلام والأمن الدوليين

الفساد والنزاعات

1828027 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الفساد والنزاعات

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جون برندرغست، المدير المؤسس لمشروع ”كفى“ والمؤسس المشارك لمبادرة ”الحارس“، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية، التي تجسد الاعتراف بأهمية التصدي للفساد في إطار جهودنا الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين.

إن الفساد موجود في جميع البلدان، الغنية والفقيرة، في الشمال والجنوب، المتقدمة النمو منها والنامية. وتبين الأرقام النطاق المفزع لهذا التحدي. ويقدر المنتدى الاقتصادي العالمي أن تكلفة الفساد تبلغ ٢,٦ ترليون دولار على الأقل، أو ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ووفقا للبنك الدولي، تدفع المؤسسات التجارية والأفراد رشىً تبلغ أكثر من تريليون دولار في كل سنة.

يسرق الفساد المدارس والمستشفيات والأموال الأخرى التي تمس الحاجة إليها. والفساد يخرب المؤسسات، فيما يغتني الموظفون العموميون أو يتعامون عن الإجرام. وهو يحرم الناس من حقوقهم ويُنفّر الاستثمار الأجنبي ويفسد البيئة. ويولد الفساد خيبة أمل في الحكومة والإدارة وكثيرا ما يكون السبب الجذري للخلل الوظيفي السياسي والانقسام المجتمعي. وتعاني الفئات الفقيرة والضعيفة بصورة غير متناسبة، والإفلات من العقاب يُفاقم المشكلة.

ويمكن للفساد أن يكون سبباً للنزاع. وفيما تحتدم النزاعات، يزدهر الفساد. وحتى حين ينحسر النزاع، يمكن للفساد أن يعوق الانتعاش. ويدفع الفساد إلى انهيار المؤسسات السياسية والاجتماعية ويستفيد من ذلك. وتلك المؤسسات لا تتعرض لأزمة أشد مما تعانيه في أوقات النزاع. ويرتبط الفساد بأشكال عديدة من عدم الاستقرار والعنف، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والبشر.

وقد تم تحديد الصلات بين الفساد والإرهاب والتطرف العنيف مرارا وتكرارا باعتراف مجلس الأمن والجمعية العامة. ويمكن استخدام الموجودات المسروقة عن طريق الفساد لتمويل المزيد من الجرائم، بما في ذلك التطرف العنيف والأعمال الإرهابية.

وقد خلصت االاستقصاءات الواسعة النطاق بشأن الفساد التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن رشوة الموظفين العموميين مرتفعة بصورة خاصة في المناطق المتضررة من النزاع. وفي حالات النزاع، يمكن أن تضعف الجهات المعنية مثل لجان مكافحة الفساد والمجتمع المدني ووسائط الإعلام أو يُعرقَل عملها الضروري.

وعواقب الفساد في أوقات النزاع يمكن أن تكون مدمرة بشكل خاص، لأنها يمكن أن تؤثر على الاحتياجات الأساسية وتفاقم الفقر والجوع.

ويجب أن تكون الدول الأعضاء على الخطوط الأمامية في مكافحة الفساد. ومن الأهمية بمكان بناء قدرات اللجان

الوطنية لمكافحة الفساد وجهود المقاضاة. ويمكن للحكومات أيضا أن تعزز جهود مكافحة الفساد من خلال ضمان استقلال الهيئات القضائية، ووجود مجتمع مدني مفعم بالحيوية، وحرية وسائط الإعلام والحماية الفعالة للمبلغين عن المخالفات. ويمكن للمجتمع الدولي أن يكمل تلك الجهود من خلال العمل على نحو أكثر فعالية لمكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة التي تحرم البلدان من الموارد التي تمس الحاجة إليها والتي تغذي المزيد من الفساد.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد دعوت إلى زيادة الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والتصدي للمخاطر في وقت مبكر، قبل أن تتفاقم. ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون مكافحة الفساد والتصدي لتحديات الحوكمة، التي تكمن في جذور الكثير من النزاعات، عنصرا من عناصر النهج الوقائية. وهذه فرصة لبناء أساس متين للثقة والمساءلة وزيادة قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات.

في عمليات حفظ السلام، ينبغي تصميم وتنفيذ مشاركتنا من منظور أوضح لمكافحة الفساد بغية تعزيز ثقافة المساءلة واحترام سيادة القانون. وقد أطلق الاتحاد الأفريقي، في مؤتمر القمة الذي عقده في كانون الثاني/يناير هذا العام، الاحتفال بعام ٢٠١٨ بصفته العام الأفريقي لمكافحة الفساد. ويسرني أن ألاحظ أن الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال في نيجيريا وتونس أسفرت عن استرداد الأموال.

وكما قلت أمام الجمعية العامة في أيار/مايو في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإن دور الأمم المتحدة بالغ الأهمية. وهناك عدة طرق يمكن للمنظمة أن تدعم بها الدول الأعضاء، بدءا من تبادل الممارسات الجيدة إلى دعم الجهود الرامية لتعزيز المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد. واللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا دليل على ذلك.

قبل اعتماد الاتفاقية، لم يكن هناك صك عالمي لتجريم الفساد أو استرداد العائدات المسروقة. وتضم الاتفاقية الآن ١٨٦ دولة طرفا، وجريمة الفساد مسجلة كجريمة في كل بلدان العالم تقريبا. وكانت الآليات القوية لاستعراض الأقران التابعة للاتفاقية بمثابة إطار عالمي للتعاون الدولي من أجل تعزيز المنع وتعطيل مخططات غسل الأموال، وعودة العائدات المسروقة من المصارف الأجنبية، وغيرها من الإجراءات اللازمة. وأشجع جميع الدول الأعضاء على إبداء تصميم أكبر على تنفيذها.

فلنستفد أيضا من التطورات التكنولوجية، التي تتيح لنا فرصة لتوسيع نطاق المشاركة العامة بقدر كبير في الحوكمة وزيادة المساءلة. وفي الوقت نفسه، نحن نعرف أن الاتفاقيات والتدابير القانونية يجب أن تكملها القيادة القوية التي ترفع مستوى الفساد بوصفه مصدرا للقلق وتجعله أولوية من أولويات العمل.

وتواصل الشعوب في جميع أنحاء العالم الإعراب عن السخط إزاء فساد قادتها ومدى عمق تجذر الفساد في المجتمعات. وهي تدعو محقة المؤسسات السياسية إلى العمل في إطار من الشفافية والمساءلة أو إفساح الطريق أمام من يعملون في هذا الإطار. وأدعو القادة في كل مكان إلى الإصغاء وإلى تعزيز ثقافة النزاهة وتمكين المواطنين من القيام بدورهم على المستوى الشعبي. ويجب علينا جميعا أن نفعل المزيد لمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد وبناء المؤسسات الجديرة بالثقة، التي يمكن أن تكفل الاستقامة والتقدم للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد برندرغست.

السيد برندرغست (*تكلم بالإنكليزية*): على مر التاريخ، ربما كانت الحروب جحيما، لكنها بالنسبة لمجموعات صغيرة من مستغلي النزاعات، كانت مربحة للغاية. إن أشد النزاعات

فتكا اليوم في أفريقيا – مثل جنوب السودان، والصومال، وشمال نيجيريا، والسودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وربما الأهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية – تستند في استمرارها إلى فرص استثنائية من الإثراء الذاتي غير المشروع التي تنشأ في اقتصادات الحرب، حيث توجد صلة واضحة بين الفساد الكبير والفظائع الجماعية. وتستخدم جيوش الدول والمتمردون العنف المفرط للسيطرة على الموارد الطبيعية، والعمل، وشبكات التهريب، بما في ذلك الاتجار بالأحياء البرية. ويصبح العنف ممولا ذاتيا من السرقة ونهب الموارد الطبيعية وسرقة أصول الدولة، فيما تمتد الصلات مع المصارف ومنشآت الأعمال من هنا في نيويورك إلى لندن ودبي والعديد من المراكز المالية العالمية الأخرى.

وفي هذه الدول الأفريقية المختطفة، فإن الديناميات تشبه بالتأكيد الديناميات القائمة في البلدان الأخرى التي مزقتها الحروب في جميع أنحاء العالم، مثل أفغانستان والعراق وسورية، حيث يستخدم القادة العسكريون والمدنيون شبكات من المتعاونين التجاريين والممولين من داخل وخارج بلدانهم لإثراء أنفسهم، بما يعود بالنفع على الشبكات التجارية والسياسية، وعادة الحفاظ بقبضة من حديد على السلطة. تجار الأسلحة وتجار العاج ومهربو الذهب والماس وتجار المعادن وشركات النفط وشركات التشييد وآخرون يتواطؤون مع المسؤولين الحكوميين وأمراء الحرب – وكذلك، في بعض الأحيان، مع الشبكات الإرهابية – لتحقيق أقصى قدر من الربح لقلة قليلة. إن تلك الشبكات الملمة بأسرار التكنولوجيا ومهارات استغلال النظم المالية والتجارية والخاصة بالنقل – تستغل غسل الأموال، والتهرب من الجزاءات والقواعد التنظيمية، والملكية النفعية المقنعة، وتحويل موارد وأصول الدول، والاحتيال في القطاع الأمني، ونقل الأصول إلى الخارج – ظلت إلى حد كبير بمنأى عن إنفاذ القوانين أو اللوائح أو الجزاءات الدولية المفروضة من جانب هذه الهيئة أو غيرها.

إن هذه النزاعات، في جوهرها، معارك للسيطرة على الدول المختطفة والموارد الطبيعية التي تثري البلدان المعنية. فالسيطرة على الدولة هي الطريقة الأكيدة للوصول إلى هذه الموارد. وتحويل الميزانيات الحكومية إلى الجيش والأمن الداخلي – الوسيلة الرئيسية لقمع المناوئين بعنف – هي الطريقة لتأمين الحصول عليها.

وإلى أن يتمكن مجلس الأمن والأطراف المهتمة الأخرى ذات النفوذ المحتمل من إيجاد وسيلة لتغيير هذه الديناميات، فإن المحصلة النهائية هي أن الحرب ستظل أكثر فائدة من السلام بالنسبة للمشاركين في النزاعات والفساد. وفي كثير من الأحيان فإن نفس الأشخاص المستفيدين من اقتصادات الحرب هم سماسرة السلطة في محادثات السلام وما لديهم من حوافز محدود – وأحيانا في الواقع لا توجد حوافز – للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض وتنفيذها، خاصة إذا كان الانضمام إلى اتفاق من هذا النوع سيعني الخسارة من الناحية الاقتصادية.

ولذلك، فإن جهود السلام تتطلب التركيز على تحويل مسارات النزاع، حيث يجب تفكيك اقتصادات الحرب ومؤسسات الدولة المختطفة، التي كثيرا ما تكون انتهازية يعود تاريخها إلى الفترة الاستعمارية، ولا بد من إصلاحها على نحو كامل للوفاء بالغرض المقصود منها. وهذا الأمر أكثر صعوبة في البلدان التي تتيح فيها الموارد الطبيعية فرصا هائلة للنهب والفساد أمام الناس في جميع أنحاء العالم.

والملاحظ، للأسف، هو أنه لا توجد حاليا أي استراتيجية منسقة لوقف تدفق الأموال غير المشروع من جانب القادة والشركاء التجاريين الأجانب، أو لقطع الصلة بين الفساد والنزاع. ففي كل عام، تتدفق بلايين الدولارات من المعونة إلى أفريقيا لحل هذه المشاكل المروعة. وتقوم وكالات الأمم المتحدة ودافعو الضرائب والحكومات المانحة في جميع أنحاء العالم بتمويل قوات حفظ السلام وبرامج بناء الدولة والمساعدة الإنسانية وعمليات

السلام والانتخابات، لكن أيا من هذا الدعم لم يتمكن من منع القادة الفاسدين وشبكاتهم من المنتفعين من سرقة بلايين الدولارات لأن الدبلوماسيين الذين يقودون هذه الجهود ليس لديهم ببساطة وسيلة ضغط لتغيير النظم التي تديم النزاع. ولا علاقة لهذا الأمر بتغيير النظام. الأمر يتعلق بتغيير المنظومة.

فعلى مدى سنوات، كانت الأداة المثلى لتهيئة وسيلة ضغط على الجهات الفاعلة التي تقوض السلام أو حقوق الإنسان هي فرض جزاءات محددة الأهداف، إلا أن الجزاءات التي يفرضها هذا الجهاز والعديد من الدول الأعضاء في هذه الحالات، خاصة في أفريقيا، لم تكن كافية. وتفرض الجزاءات على عدد قليل جدا من الأفراد وفي حالات نادرة جدا. والجزاءات غالبا ما تكون ضعيفة، نظرا لعدم وجود ولاية لاستهداف المسؤولين عن الفساد الذي يؤدي إلى النزاع. بعبارة أخرى، فإننا نادرا ما نفرض جزاءات على من هم في قلب الشبكات المسؤولة عن العنف المفرط الذي يغذيه الجشع والمتعاونين التجاريين معهم. وبمرور الوقت، وفي ظل عدم الإنفاذ بشكل مجد، أصبحت الأطراف المتحاربة تنظر إلى هذه الأنواع من الجزاءات التي تطبق بشكل غير متكرر وغير منتظم باعتبارها مضايقات غامضة لعلاقاتها العامة لا بوصفها تهديدا خطيرا لسلطتها.

إن ما ينقصنا هو استخدام الأدوات السياساتية للضغوط المالية التي تحدث تغييرا فعليا في تحليل التكلفة والعائد لمن يرتكبون الفظائع ويتسببون في إطالة أمد الحرب. وكما هو واضح، فإن هؤلاء القادة والمتعاونين التجاريين لا يحتفظون بأموالهم تحت الحشية؛ بل يقومون بغسلها من خلال النظام المالي الدولي ونقلها إلى الخارج في شكل عقارات أو شركات صورية أو وهمية وحسابات مصرفية. وهذا يجعلهم معرضين للخطر. نتيجة لذلك، فإن وسيلة الضغط يجب أن تركز بدقة متناهية على تعقب هذا النشاط المحدد غير المشروع الذي يقدر حجمه ببلايين الدولارات. وإذا جرى تعطيل هذا النشاط وكشف أوجه ضعف هذه الشبكات اللصوصية ومهاجمتها، عندئذ فقط سيصبح مبعوثو الأمم المتحدة وغيرهم من الدبلوماسيين في موقف يتيح لهم إحراز تقدم فعلي صوب الوساطة في اتفاقات السلام ودعمها وتنفيذها، اتفاقات السلام التي تفضي إلى السلام الدائم وتعود بالنفع على السكان الذين طالت معاناتهم.

وللأدوات السياساتية المتاحة لمجلس الأمن والأطراف المهتمة الأخرى ثلاثة محاور: أولا، نهج يركز على الشبكات لفرض جزاءات تركز على الفساد الكبير؛ ثانيا، تدابير مكافحة غسل الأموال التي تركز على النقل غير المشروع للأموال من خلال النظام المالي الدولي؛ ثالثا، وكما قال الأمين العام، المحاكمات التي تركز، في هذه الحالة، على الجرائم المالية المرتبطة بالأعمال الوحشية.

فلننظر في المحور الأول. يجب فرض الجزاءات ضد شبكات كاملة وليس مجرد أفراد. هذا هو النهج الذي اتبعه مجلس الأمن وجهات أخرى لدفع إيران وكوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات. إن الجزاءات التي تستهدف الشبكات بهذه الطريقة أدوات قوية لتغيير السلوك والضغط على الأفراد للتوصل لحلول. وهذه الجزاءات المفروضة على الشبكات تنجح ليس لأنها تؤثر على الهدف الرئيسي من الجزاءات ذاتها فحسب، وإنما أيضا على الأفراد والشركات التي تؤدي دورا هاما في دعم أنشطة المستهدفين.

وبفرض الجزاءات على الأفراد والكيانات دفعةً واحدة، أو بتتابع قريب، وضمان إنفاذ قوي، وهو أمر أساسي، فإنه ليس لدى شبكة الهدف الرئيسي ما يكفي من الوقت للتعافي من الأثر المالي لفصلها عن النظام المالي العالمي.

ولتنفيذ هذا الإجراء، ينبغي للمجلس أن يضيف ”الفساد المرتبط بالنزاع“ بوصفه معيارا من معايير جزاءات إلى برامجها القائمة، وأن يضمن أن أفرقة الخبراء مؤذون لها بالإبلاغ عن الفساد المتصل بالنزاع. ولا بد من تزويد أفرقة الخبراء بالدعم

الذي تحتاجه إليه للقيام بهذا العمل، الذي يشمل ضمان مساءلة المسؤولين عن حالتي الوفاة المأساويتين لمايكل شارب وزايدة كاتالان.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يعزز تعاونه مع الهيئات المعنية بمكافحة غسل الأموال، مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية المماثلة، وأن يتأكد من أن نظم الجزاءات تتضمن إشارات إلى أهمية مكافحة غسل عائدات الفساد. وتحتاج هذه المنظمات إلى المساعدة من مجلس الأمن لتعزيز عملها.

وأحد العناصر المهمة لأي مسعى يرمي إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن على مكافحة أنشطة الفساد التي تؤجج النزاعات هو تجاوز نطاق العمل مع الحكومات وحدها. ويمكن للمجلس أن يعزز قدرته إلى حد كبير بتوسيع نطاق تواصله وحواره مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى من أجل مكافحة النزاع الذي يؤججه الفساد. وبوسع بعض عناصر القطاع الخاص أن يصبحوا أنفسهم حلفاء لدعم هذه الأهداف.

ثالثا وأخيرا، يجب أن تكون للمحاكم الولاية لمقاضاة الجرائم المالية، لا سيما الجرائم المتأصلة في الفساد، عند ارتباطها بالنزاعات والفظائع. ويجب أن تكون لدى المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم ذات الاختصاص الخاص، مثل المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى أو المحكمة المختلطة في جنوب السودان، السلطة لملاحقة هذه الجرائم المالية.

وفي نهاية المطاف، فإن أدوات الضغط المالي هذه ليست غاية في حد ذاتها، بل ينبغي نشرها، كما قال الأمين العام اليوم، في سياق استراتيجية شاملة تكثف الدبلوماسية، وتؤيد المؤسسات الحكومية للمساءلة والشفافية، وتعطي الحيز لجهود المجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة. وجرائم الحرب كما هي الآن – وهذه هي المشكلة – مربحة. وكي تتوفر للسلام أي فرصة، فإنه يتعين على المستفيدين من المعاناة البشرية الناجمة عن النزاعات في جميع أنحاء العالم أن يدفعوا الثمن، سواء كان ذلك ماليا أو قانونيا أو سياسيا، ولا بد من وقف النظم الفاسدة التي يعتمدون عليها.

وأود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على دعوتي للتكلم اليوم وعلى توجيه الانتباه إلى هذه المسألة المهمة جدا. كما أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على النظر في اتخاذ إجراءات أكثر قوة لمكافحة النزاع الذي يؤججه الفساد ويدمر حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم اليوم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد بريندرغاست على بيانه.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر الأمين العام غوتيريش على حضوره هنا اليوم وعلى تسليط الضوء على الصلة بين الفساد والسلام والأمن الدوليين.

كما أود أن أشكر جون بريندرغاست على موافاتنا بمعلومات عن العمل الهام الذي يقوم به فريقه للكشف عن السبل التي يؤجج بها الفساد النزاع، وعلى تقديم توصيات واضحة بشأن ما يمكننا القيام به لوقف ذلك.

أشكر الجميع على حضوره هذه الجلسة الأولى لمجلس الأمن بشأن العلاقة بين الفساد والنزاع. فهذه مسألة بقيت لفترة طويلة جدا بدون معالجة. وطوال الوقت الذي نقضيه هنا نناقش النزاعات، قلما نتكلم عن الكيفية التي يؤجج بها الفساد عدم الاستقرار والعنف والأنشطة الإجرامية التي تدرج البلدان على جدول أعمالنا. ونضخ البلايين من الدولارات في محاولة لحل هذه المشاكل. وننشر معتمري الخوذ الزرق. وننشئ بعثات كبيرة جدا لتقديم المساعدة. ونبعث الخبراء إلى جميع أنحاء العالم. ولكننا لا ندرك المسألة الواضحة وضوح الشمس – الفساد.

إن الفساد في جوهره هو نقل الثروة من الضعفاء إلى الأقوياء. فالرشاوى والصفقات الداخلية والتربح من الأموال العامة وتحويل وجهة المعونة الإنسانية – جميعها أشكال من الضريبة الإجبارية التي يدفعها أفقر الأشخاص للنظم القوية والفاسدة. وعندما يصبح حجم هذا العبء أكبر مما يمكن أن يتحمله الشعب، فإنه حتما سيتفاعل مع ذلك. كما يتيح المجال لتفشي الفساد والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، مما يهدد صحتنا وسلامتنا جميعا. ويدل ما ينجم عن ذلك من عدم استقرار وتدفقات الأشخاص اليائسين على أن الفساد ليس مجرد مسألة داخلية؛ بل من الشواغل الإقليمية والعالمية بالنسبة لنا جميعا.

ففي ١٧ ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠١٠، احتج بائع فاكهة تونسي بسيط أمام مكتب المحافظ المحلي، بسكب مخفف دهان على نفسه وإضرام النار فيها. لقد أدى تصرف محمد البوعزيزي اليائس إلى انطلاق الربيع العربي وجعله واجهة الاحتجاجات ضد الحكومات الاستبدادية. والذي لا يُذكر غالباً في قصة محمد هو أن ما دفعه إلى قتل نفسه بشكل علني ومؤلم هو الفساد. وعلى غرار سائر الباعة المتجولين الفقراء في تونس، تعرض محمد بشكل روتيني للمضايقة من جانب مسؤولين يطلبون الحصول على رشاوى. وقبل ساعات من انتحاره، كان قد تعرض إلى مضايقات مهينة أخرى على يد شرطية محلية. وربما قام محمد بتنفيذ عمل احتجاجي أخير ضد النظام الذي لم يسلبه مصدر رزقه فحسب، بل كرامته، آملا في أن يفهم الآخرون محنته.

لقد أثار عمل محمد موجة من التمرد ضد الفساد في جميع أرجاء العالم العربي وسقطت الحكومات التي كانت تبدو مستقرة منذ عقود من الزمن، في غضون أسابيع. ففي اليمن وسورية وليبيا، سرعان ما انقلبت الاحتجاجات إلى نزاعات عندما حاول القادة الفاسدون وأعوانهم، التمسك بالسلطة. وفي نهاية المطاف، أدرجت مناقشة كل هذه الاضطرابات في جدول أعمال مجلس الأمن. والواقع أن تسعة من البلدان العشرة التي تعتبرها منظمة الشفافية الدولية الأكثر فسادا في العالم، مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن – تسعة من عشرة. ولكن بدلا من التفكير في أسباب هذه الحالة، فإن الأمم المتحدة غالباً ما تكون مستعدة لتجاهل الفساد. إننا نخشى أن تؤدي معالجته إلى إغضاب حكومات وإيقاف التعاون، أو أننا نعتبر أن الفساد مجرد ”تكاليف القيام بالعمل في بعض البلدان.“

لكن نهج الهروب من مواجهة الحقيقة هذا نهج متخلف. إن الفساد في البلدان الأكثر اضطراباً في العالم، ليس مجرد جزء من النظام؛ بل الفساد هو النظام. ولا توجد الحكومات في أماكن مثل فنزويلا وإيران من أجل خدمة شعوبها، ويمكن أن تقوم بقليل من أعمال الفساد بشكل ثانوي؛ بل توجد من أجل خدمة مصالحها الخاصة، والفساد هو الوسيلة التي يمكن بها تحقيق ذلك.

والواقع أن الأنظمة الفاسدة لا يمكن تجاهلها، أو تمني زوالها، أو التعامل معها بهدوء أو بالهمس. وإذا أراد مجلس الأمن أن ينفذ التزامه بالسلام والأمن، فلا بد من معالجة الفساد. والأمثلة على الفساد المفضي إلى نشوب النزاعات موجودة في كل مكان حولنا. وتشير التقديرات إلى أن المبالغ التي نهبتها حكومة فيكتور يانوكوفيتش الفاسدة من الشعب الأوكراني، تصل إلى ١٠٠ بليون دولار على مدى فترة تقل عن أربع سنوات. لقد كان أسلوب حياته الفخم أسطورياً ومصدر استياء كبير للشعب الأوكراني. وفي نهاية المطاف عندما طرد يانوكوفيتش بسبب جرائمه، كانت لذلك تداعيات على الصعيد العالمي. واحتلت روسيا القرم، وبدأت أخطر مواجهة بين موسكو والغرب منذ الحرب الباردة.

كما أن الفساد يغذي الحركات الإرهابية. فالمواطنون الذين يشاهدون عناصر داخل الحكومة وهم يصبحون أغنياء عن طريق سرقة الموارد أو طلب الرشاوى، يكونون جاهزين

للتجنيد من قبل الإرهابيين. وحظيت جماعة بوكو حرام بالتأييد والدعم في نيجيريا إلى حد كبير بمعارضة فساد الحكومة وقمعها. وكانت الأهداف الأولى لهجماتها العنيفة هي مراكز الشرطة التي تأوي قوات الشرطة المعروف عنها الفساد والممارسات التعسفية في نيجيريا. وبينما شنت جماعة بوكو حرام هجمات وحشية أسفرت عن مقتل الآلاف، قام قادة نيجيريا بسرقة مبالغ كبيرة جدا من أموال دحر الإرهاب. ومنذ ذلك الحين، اتخذت نيجيريا خطوات حقيقية نحو الإصلاح، ونثني على الحكومة لاعترافها بالحاجة إلى التغيير.

والفساد يطيل الفساد ويجعله مستداما. إن الانقسامات العرقية في جنوب السودان حقيقية لكن مصدر النزاع هو المعركة حول من يسيطر على الإيرادات النفطية لجنوب السودان، كما سمعنا في وقت سابق اليوم. وإلى حين توافر طريقة لتوزيع الموارد الطبيعية بشفافية بحيث يرى شعب جنوب السودان أنها عادلة، سوف تبقى الحرب الأهلية مستمرة. وفي أماكن أخرى في أفريقيا، تستغل الجماعات الموارد الطبيعية، بل حتى الاتجار بالأحياء البرية، لتمويل الحرب.

والفساد أيضاً مشكلة دولية لأن الأموال المنهوبة تغسل من خلال النظام المالي العالمي.

واتخذت الولايات المتحدة إجراءات لوقف هذا الأمر أكثر من أي بلد آخر. وتمكنا عن طريق مبادرة مكافحة حكم الفساد وقانون ممارسات الفساد في الخارج وقانون ماغنيتسكي للمساءلة العالمية عن حقوق الإنسان من كبح الجهات الفاعلة الفاسدة الضالعة في الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة وغسيل الأموال.

وفي بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وفنزويلا ونيكاراغوا، حيث يغذي الفساد النزاعات أو يحول دون التوصل إلى حلول لها، فرضت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة جزاءات شديدة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، استخدمت وزارة الخزانة سلطة ماغنتيسكي العالمية لفرض جزاءات على رجل الأعمال دان غيرتلر وفرد مرتبط به و٣٣ كيانا فيما يتعلق بالفساد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي فنزويلا، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية جزاءات محددة الأهداف على بعض المسؤولين الحكوميين لمنعهم من نقل أصولهم المسروقة إلى النظام المالي الدولي. بل مضينا أكثر من ذلك لكي نكفل توجيه الجزاءات التي نفرضها مباشرة إلى نظام مادورو وليس استهداف الشعب الفنزويلي. وستستضيف الولايات المتحدة في وقت لاحق اليوم اجتماعا سيعقد بصيغة آريا يركز تحديدا على مدى تأثير الفساد في فنزويلا على شعبها وكيف يهدد هذا الفساد الأمن الدولي. ونرحب بانضمام جميع الدول الأعضاء إلينا في ذلك الاجتماع.

لقد برهنا في العام الماضي، خلال رئاسة الولايات المتحدة للمجلس، على أن حقوق الإنسان مسألة تتعلق بالسلم والأمن. وفي هذا العام، فإننا ندفع بالحجة ذاتها كي يتيح المجلس ما يكفي من الوقت لمسألة الفساد ويوليها ما تستحقه من اهتمام. وبحلول الوقت الذي يتحرك فيه شخص مثل محمد بوعزيزي لصب غضبه على مضطهديه، يكون الوقت قد تأخرا جدا للحيلولة دون أن يصبح الفساد تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين.

وأحث زملائي العازمين حقا على الوفاء بواجباتهم بصفتهم أعضاء في مجلس الأمن على النظر إلى المسألة بما تقتضيه من بعد نظر. ولئن أخفقنا في أخذ مسألة الفساد على محمل الجد، فلا مناص لنا من مواجهة العنف الذي سيسببه في المستقبل.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إدراج هذا الموضوع البالغ الأهمية في جدول أعمال المجلس اليوم. وأود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة.

وأود أيضا أن أشكر السيد برندرغست، وأن أعرب له عن بالغ اهتمامي بحديثه عن المسائل الرئيسية الثلاث التي ينبغي تناولها، وأن الجزاءات يجب أن تشمل الشبكات وكذلك عن تغيير النظام. إذ ينظر المجلس في بعض المسائل المعروضة عليه، فإنني آمل أن نتمكن من اتباع بعض الحلول التي يوصي بها، فضلا عن مناقشة الكيفية التي يمكننا بها التصدي للفساد بصورة أكثر فعالية.

إن للفساد قابلية هائلة للانتشار. ونتفق مع المتكلمين الذين أشارو حتى الآن إلى أنه يسبب النزاعات ويؤدي إلى تفاقمها. بيد أن الأهم من ذلك أنه يشكل عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. فالفساد تيار لممارسات خفية تقوض الجهود الرامية إلى إحلال السلام وتحقيق المصالحة وإعادة بناء المجتمعات المحلية، بل وتتسبب في انهيار تلك الجهود في كثير من الحالات.

وأنا أعلم، استنادا إلى خبرتي الشخصية في كابول، مدى تأثيره على استعداد الأفراد للتعاون مع الحكومات التي تحاول فعل الصواب حين يرون المسؤولين من ذوي النفوس الضعيفة يحاولونابتزازهم مقابل الحصول على أبسط الخدمات الإنسانية. مجموع الخسائر الناجمة عن الفساد يبلغ حوالي تريليون دولار سنويا. يعيق الفساد التنمية الاقتصادية، ويقوض تقديم الخدمات العامة، فضلا عن أنه يزيد من وطأة المظالم ويسعّر النزاعات في نهاية المطاف. وقد وصفه السيد كوفي عنان في عام ٢٠٠٣ ”بالوباء الغادر“ (A/58/PV.50 صفحة ١٥).

الصلات القائمة بين النزاع والفساد معروفة جيدا، وقد استمعنا اليوم إلى بعض الأمثلة على ذلك. في سورية، شهدنا كيف يمكن أن تنشأ المظالم عن فساد الحكومة، الأمر الذي ينجم عنه الاستياء الذي يسعّر العنف ثم يشعل جذوة النزاع. وفي البلقان، يسبب القادة قدرا كبيرا من التوتر العرقي من جراء عدم الوفاء بمسؤولياتهم. وتبين الدراسات التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العراق ونيجيريا وأفغانستان كيف يهيئ، فور نشوب نزاع، فرصا أكبر للرشوة وغيرها من الممارسات الفاسدة. وهذا بدوره يقوض سيادة القانون، الأمر الذي يزيد تفاقم النزاعات. وتستغل الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو القاعدة، الفساد لتمويل عملياتها واجتذاب المجندين والترويج لأيديولوجيتها.

ليس هناك بلد في مأمن من الفساد، بما في ذلك بلدي. وعليه، ينبغي أن نبدأ مكافحة الفساد في عواصم بلداننا. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث خطوات اتخذتها المملكة المتحدة مؤخرا لتعزيز دفاعاتنا. في عام ٢٠١٧، أقررنا قانون التمويلات الجنائية الذي ينص على أدوات جديدة لمكافحة الفساد، مثل مصادرة الثروة المجهولة المصدر. وأعلنا في هذا العام، عزمنا على إنشاء سجل عام لتسجيل الملكية النفعية للشركات في الخارج، بما في ذلك في أقاليم ما وراء البحار التابعة لنا. وسوف يساعد ذلك على ضمان عدم استخدام المملكة المتحدة ملجأ للقادة ورجال الأعمال والمسؤولين الفاسدين. وأنشأنا أيضا المركز الوطني للجرائم الاقتصادية، في مقر الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، وذلك لتنسيق استجابتنا العامة الرامية لإنفاذ القانون وأداء المهام ذات الصلة.

في عالم اليوم المترابط هذا، كما سمعنا، فإن من الضروري أن تكون هناك استجابة دولية منسقة على النحو المناسب. نحن نؤيد بقوة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث جميع البلدان التي لم تصدّق على الاتفاقية أن تفعل ذلك، نظرا لأنها توفر إطارا دوليا ممتازا لتوجيه الجهود الجماعية. بعد خمسة عشر عاما على اعتماد الجمعية العامة

للقرار ٤/٥٨، علينا أن نكفل الحفاظ على الزخم الذي تحقق، وأن نركز جهودنا على التنفيذ، فضلا عن أن يكفل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة تعزيز جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد بعضها بعضا.

وفي عام ٢٠١٦، استضفنا مؤتمر قمة لمكافحة الفساد في لندن على أمل تكثيف العمل العالمي. ونرى أن من أهم النتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة إنشاء المركز الدولي لتنسيق لمكافحة الفساد. إنه يجمع بين مسؤولين مختصين بإنفاذ القانون من ستة بلدان لتعقُّب الأصول والأفراد المتورطين في قضايا فساد كبيرة.

ويشكل استرداد الأصول جزءا أساسيا من الجهود الرامية إلى التصدي للفساد، فضلا عن كونه مبدأ أساسيا من مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وشاركنا في عام ٢٠١٧ في استضافة المنتدى العالمي الأول المعني باسترداد الأصول جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ساعد ذلك المنتدى في المضي قدما بترتيبات ترمي إلى استعادة أصول مسروقة تزيد قيمتها على ٣٠٠ مليون دولار إلى نيجيريا. تشدد الاتفاقية في الفصل السادس منها، على أهمية تقديم المساعدة التقنية وتبادل المعلومات. وتشعر المملكة المتحدة بالفخر لعملها في شراكة مع العديد من البلدان في تبادل أفضل الممارسات وتطوير القدرات. ففي نيجيريا، نقدم المساعدة التقنية والمعدات إلى الوكالات الرئيسية المعنية بمكافحة الجرائم المالية والاقتصادية على الصعيدين الدولي والمحلي. ونواصل العمل أيضا على زيادة الوعي العام بالفساد.

وختاما، ستواصل المملكة المتحدة دعم الاستجابة الدولية المتضافرة الرامية لإنهاء الإفلات من العقاب لأولئك المتورطين في الفساد واسترداد الأصول المسروقة، فضلا عن تمكين المواطنين من التصدي للفساد والإبلاغ عنه. من شأن ذلك بدوره أن يساعد على منع نشوب النزاعات وحلها. إن للأمم المتحدة دورا حاسما تضطلع به في ذلك الصدد. ويحدونا الأمل في أن تعمل جميع الدول الأعضاء معا لكبح القادة ورجال الأعمال والمسؤولين الفاسدين، وضمان عدم تمتعهم بأي ملاذ آمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية، أن أشكر الولايات المتحدة على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة غير المسبوقة لمجلس الأمن بشأن مكافحة الفساد في حالات النزاع. ونتوجه أيضا بجزيل الشكر للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش والسيد برندرغست على إحاطاتيهما المستنيرتين.

فالفساد نتيجة لعدم الاستقرار والنزاع على حد سواء، بالإضافة إلى كونه عنصرا هاما في تفاقم النزاعات وعدم الاستقرار. وعليه، فإن المجلس هو المحفل المناسب لمعالجة هذه المسألة. ولكن يتعين علينا أن نفعل ذلك بشكل عملي وتنفيذ وغير أيديولوجي.

وبالإضافة إلى تقويض المؤسسات المعنية بالحفاظ على سيادة القانون بشدة، يؤدي الفساد إلى تفاوت اقتصادي حاد وزيادة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب. كما أنه يقوض الأمن والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المتضررة. وفي ذلك الصدد، فإنه يمكن أن يشكّل عقبة أمام السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في البلدان التي تمر بحالات النزاع أو ما بعد النزاع – التي طالما تتسم بانعدام المؤسسات أو ضعفها.

وكثيرا ما تكون تلك البلدان الضعيفة أصلا من بين أوائل ضحايا الفساد الذي يؤثر على استقرار الدولة وأمن مواطنيها ومستقبل البلد.

وإلى جانب التهديد الذي يشكله الفساد على السلام، فإنه عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية. ويساعد نهج فرنسا الواقعي الخالي من كل أيديولوجيا على جعلنا نرى الفساد تهديدًا للسلام والتنمية. إنه شر خبيث يقوضهما معا. وعلى العكس من ذلك،

فإن الحوكمة الرشيدة، أي البيئة القانونية والمؤسسية التي تعزز الشفافية والمساءلة، شرط ضروري لبناء السلام وتحقيق التنمية.

وفي هذا السياق، من الضروري للغاية أن يظل المجتمع الدولي منخرطا بالكامل في مكافحة الفساد على جميع المستويات – الوطنية والإقليمية والدولية. وبعد مرور خمسة عشر عاما على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإنها تظل الأداة العالمية الوحيدة وأحد أعمدة مكافحة الفساد على الصعيد الدولي. وتعيد فرنسا تأكيد دعوتها إلى التنفيذ الصارم للاتفاقية من جانب جميع الدول، ولا سيما من خلال آلية الاستعراض الخاصة لديها، مما يساعد على ضمان الرصد الفعال لتطبيق الاتفاقية.

وفي هذا الإطار، تقع على عاتق كل دولة مسؤولية وواجب العمل على وضع حد للفساد. ونظرًا لأننا هنا لتبادل أفضل الممارسات، أود أن أطلعكم بإيجاز على تجربة فرنسا. لقد قمنا بتعزيز وسائل مكافحة الفساد إلى حد كبير من خلال تعبئة السلطات العامة والأطراف الاقتصادية الفاعلة والمجتمع المدني، الذين هم أقرب إلى الميدان ويشجعون المبادرات المبتكرة. ومن أجل منع الفساد ومكافحته بفعالية، تقوم الأطراف الفاعلة من غير الدول، التي لديها الخبرة والروابط الأساسية على أرض الواقع بدور رئيسي. ولذلك، من المهم تنفيذ استراتيجيات مشتركة تجمع بين الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهذا هو السبيل لتحقيق النجاح. وهذه السبل جزء لا يتجزأ من التقييم الذي خضعت فرنسا له هذا العام كجزء من دورة الاستعراض الثانية لاتفاقية مكافحة الفساد.

ومن أجل محاربة الفساد بفعالية، فإن الشفافية الاقتصادية ضرورية أيضا. ولهذا السبب، اعتمدت فرنسا في عام ٢٠١٦ قانونًا بشأن الشفافية ومكافحة الفساد وتحديث الاقتصاد. كما أنشأ هذا القانون الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد المسؤولة عن صياغة توصيات بشأن منع الفساد وتقديم المساعدة للجهات الفاعلة العامة والاقتصادية، فضلاً عن وضع خطة وطنية لمنع الفساد. ونشجع جميع الدول على إنشاء آليات وطنية قوية لمنع الفساد ومكافحته.

وإلى جانب المستوى الوطني، تضطلع المنظمات الإقليمية والدولية أيضاً بدور مركزي في الإسهام في جهود مكافحة الفساد وفي دعم الدول التي تعبر عن حاجتها إليها. ففي أوروبا، على سبيل المثال، وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجلس أوروبا صكوكا قانونية إقليمية مهمة بشكل خاص. ولدى مجموعة العشرين أيضا فريق عامل لمكافحة الفساد، تشارك فرنسا في رئاسته مع الأرجنتين حتى نهاية هذا العام.

وأخيراً، أود أن أبرز الدور الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بصفته الضامن لاتفاقية مكافحة الفساد. حيث يضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالعديد من أنشطة مكافحة الفساد، بما في ذلك تيسير آلية الاستعراض وأنشطة المساعدة التقنية، مثل حلقات العمل التدريبية للقضاة والمدعين العامين أو المساعدة في صياغة الوثائق التشريعية، من أجل مساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها الدولية في ذلك المجال. ونشجع جميع الدول الأعضاء على دعم العمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد.

واسمحوا لي أن أختتم بالتشديد على أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، لا سيما من أجل التعلم من أفضل الممارسات القائمة بالفعل. ولذلك، تدعم فرنسا بشكل كامل الشراكة الحكومية المفتوحة التي شاركنا في رئاستها في عام ٢٠١٦. تلك المبادرة، التي تسعى إلى زيادة انفتاح البيانات العامة والمشاركة المدنية في صنع القرار العام وتتألف الآن من أكثر من ٧٠ دولة من جميع القارات، وهي أداة هائلة لمنع مخاطر الفساد. ونأمل أن ينضم أكبر عدد ممكن من الدول إلى

تلك الجهود، وبالنيابة عن فرنسا، أود مرة أخرى أن أوجه نداء لهذا الغرض.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة الولايات المتحدة على إتاحة الفرصة لمناقشة الكيفية التي يغذي بها الفساد النزاعات. ومن جانبنا، نحن نؤيد التنسيق على نطاق المنظومة لتحسين الروابط بين التنمية والأمن، لا سيما في السياق الإقليمي. ومن هذه الزاوية، نرى قيمة مضافة في فحص هذه الظاهرة كنتيجة للنزاعات، مع محركات التنمية.

إننا نعرب عن تقديرنا للأمين العام غوتيريش والمدير المؤسس لمشروع ''كفى''، والمؤسس المشارك لمبادرة ''الحارس''، السيد برندرغست، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والثاقبتين.

ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية بشأن بعض النقاط الأساسية.

أولا، لدى بلدي تجربته الخاصة في مكافحة مختلف التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، نعتزم بذل كل جهد ممكن لدعم التزامنا المشترك بمنع الفساد والسيطرة عليه لضمان إحلال السلام. وتعد الشفافية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد والمساءلة، السبل للقضاء على الفساد. وينطبق ذلك على مجتمعات ما قبل النزاع، ومجتمعات ما بعد النزاع. وتبين تجربتنا أن زيادة مشاركة البلدان في النظام الدولي للعلاقات والمعاملات، يساعد على تجنب الممارسات الفاسدة. وتؤدي العزلة إلى العكس، مما يغذي التصرفات السلبية في التنميتين الوطنية والدولية.

ثانيا، إن عالم اليوم يشهد بوضوح وجود ترابط بين التنمية والأمن. إننا نواجه اليوم صراعات طويلة الأمد تتسم بعدم الاستقرار السياسي المعقد والتوترات التي تتحدى تدخلاتنا. وللتصدي لها، فنحن بحاجة إلى تقييم الكثافة والتصاعد المثير للقلق لمشاكل مثل الإرهاب، والجماعات المسلحة، والجريمة عبر الوطنية، واستغلال الموارد الطبيعية والتراث التاريخي والاتجار بالمخدرات، والأسلحة والبشر، وتحديد كيفية تغلغل الفساد فيها كلها.

ومن ناحية أخرى، يتسبب الفساد أيضا في انعدام الأمن بسبب الأسباب الجذرية المتصلة بالتنمية: المتمثلة في الفقر المدقع الناجم عن تغير المناخ؛ وانعدام الأمن الغذائي والمائي والطاقة؛ والتدفقات الكبيرة للأموال لبناء القدرات وتقديم المساعدات الإنمائية. ومن هذا المنطلق، ومن أجل تحقيق السلام المستدام، بما في ذلك من خلال المشاركة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، نحتاج إلى تعزيز استراتيجية ثلاثية الأطراف، من خلال جملة أمور منها إيجاد إمكانية العلاقة الوثيقة المعقدة والمتعددة الأوجه والمتصلة بالأوضاع بين الأمن والتنمية.، باستخدام نهج إقليمي مبتكر ومُجدد، وتعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة لزيادة فعاليتها وضمان المزيد من الشفافية والمساءلة.

ثالثا، تحدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجود صلة واضحة بين الفساد والمجتمعات السلمية والعادلة والشاملة. إن أحد أهم الالتزامات في جدول الأعمال هو عدم التخلي عن أي أحد عند تقديم الخدمات وصنع القرار وإقامة العدل. إن تحقيق هذا الهدف الطموح لن يكون ممكنا بدون التصدي للفساد بجميع أشكاله.

وختاما، يؤمن بلدي اعتقادا راسخا بأن الجهود التي يبذلها كل بلد على حدة يجب أن تستكمل بإجراءات مستقبلية موحدة. ومن المهم للغاية بناء بيئة سلام مستدام وتنمية مرنة للجميع. ومع ذلك، عندما نتحدث عن السبل التي يمكن من خلالها لنظم الجزاءات وقرارات مجلس الأمن التقليل من احتمال تأثر النزاع بالفساد، يتعين علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن الأثر لم يُدرس بعد دراسة مستفيضة.

وأخيرا، نعتقد أن للأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية دورا حاسما في التصدي لهذه الظاهرة، التي تشعل النزاعات وتعوق عملية الانتعاش بعد النزاع.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن الفساد والنزاعات. كما يرحب بحضور الأمين العام أنطونيو غوتيريش الذي ألقى تحليله الضوء على حدة الفساد وارتباطه بالنزاعات في جميع أنحاء العالم.

كما يشكر وفد بلدي السيد جون برندرغست، المدير المؤسس لمشروع ''كفى'' على إحاطته الإعلامية.

ومما لا شك فيه أن الفساد هو أحد الأسباب الرئيسية للنزاعات، ويبدو أنه من أكثر التحديات التي تواجهها دولنا تعقيدا. إن الفساد أمر مستهجن أخلاقيا وقانونيا ويمكن أن يهيء مرتعا خصبا للاضطرابات الاجتماعية ويؤدي إلى أشكال جديدة من العنف، التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات التي تقوض آليات إدارة وتوزيع الثروة الوطنية. وعندما يصل الفساد إلى درجات مزمنة، فإن بإمكانه تقويض أسس الدولة الحديثة التي تطمح إلى تحقيق السلام والتنمية والرخاء المشترك من خلال تأثيره على قيم الشفافية والنزاهة والأخلاق والعدالة.

فالفساد سرطان ينخر مؤسسات الدولة من خلال تقويض قدرتها على الاضطلاع بمهامها السيادية، وبالتالي، فهو يمثل مصدرا لعدم الاستقرار والنزاع. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يركز بيانه على المؤسسات الإدارية والقضائية والأمنية، التي تجسد التحديات التي يشكلها الفساد للدول. وبالفعل، فإن للفساد في المؤسسات الإدارية، في العديد من البلدان، تأثيرا سلبيا على فعاليتها وإنصافها، ولا سيما في الكيفية التي تخدم بها جمهورها، الأمر الذي يؤدي إلى مظاهر الإحباط التي تشكل عوامل في النزاعات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، كثيرا ما تفقد تلك المؤسسات كل مصداقية في النظرة العامة إليها، وبالتالي تكابد في إثبات أنها أماكن للمساواة المدنية.

والمؤسسات القضائية كذلك عرضة لذلك بنفس القدر، إذ أنه يفترض فيها كفالة المساواة بين المواطنين أمام القانون والمساهمة في مراقبة الديمقراطية والإدارة الاقتصادية وكفالة تنفيذ المساءلة.

وفيما يتعلق بالفساد في المؤسسات الأمنية، التي تشكل أدوات لحماية الشعب والدفاع عن الأراضي الوطنية، فإنه يمثل فصما في ميثاق الثقة مع السكان المدنيين ومصدرا آخر من مصادر التوترات الاجتماعية. وتكابد تلك المؤسسات في المراقبة الفعالة للحدود وفي المكافحة الحازمة للاتجار بجميع أشكاله، ولا سيما الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي ضوء إمكانات الفساد الهائلة لإحداث الأضرار وقدرته على تقويض أسس الدول، وبخاصة الدول في حالات ما بعد الأزمات، أعلن القادة الأفارقة سنة ٢٠١٨ سنة أفريقية لمكافحة الفساد تحت شعار: ''كسب المعركة ضد الفساد: مسار مستدام للتحول في أفريقيا''. وهم بذلك يعتزمون البرهنة على التزامهم الجماعي وتصميمهم على مكافحة هذه الآفة.

وفي ذلك السياق، شدد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٧٦٤ المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل، على الحاجة إلى زيادة التكامل في هيكل الحكم الأفريقي في سياق منع نشوب النزاعات الهيكلية، مع ربط استراتيجية مكافحة الفساد الأفريقية بمنظور عالمي. وفي الواقع، يبدو أن الفساد، كما ورد سابقا، يشكل عقبة رئيسية أمام الحكم الرشيد، وقد يؤدي إلى فوارق اقتصادية كبيرة ويغذي الجريمة المنظمة ويمثل عقبة أمام الديمقراطية. ولذلك فإنه يهيئ الظروف لزعزعة استقرار الدول، بينما يشكل خطرا على السلم والأمن على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

ولذلك السبب تم التشديد، في البيان الختامي للدورة العادية الحادية والثلاثين لجمعية رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، المعقودة في ١ و ٢ تموز/يوليه في نواكشوط، على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال التبادل الطوعي للمعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة وتبادل أفضل الممارسات فيما بين وكالات مكافحة الفساد؛ ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من خلال تدابير من قبيل توفير المعلومات المالية على أساس كل بلد على حدة؛ والاستثمار في العوائد الديموغرافية من خلال حملات تثقيف وتوعية الشباب فيما يتعلق بمكافحة الفساد. وتتطلب تلك التدابير ملكية حقيقية يتعين الالتزام بها على الصعيد المحلي في مجال مكافحة الفساد، بغية تبادل الخبرات من أجل زيادة الفعالية في القارة الأفريقية.

ويجب علينا أن نشير كذلك إلى أن عواقب الفساد أكثر وضوحا في البلدان الخارجة من النزاعات، وهي المتضررة بالفعل من انعدام أو ضعف مؤسسات الدولة وشح الموارد المالية. وفي ذلك السياق، يمكن للفساد أن يحدث أثارا مزعزعة للاستقرار في عملية بناء السلام والحفاظ عليه، بل ويزيد من احتمال استئناف الأعمال العدائية. ومن أجل كسر الحلقة المفرغة التي تؤدي إلى حالات متزايدة التعقيد في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، يمكن النظر في اتخاذ بعض التدابير العملية للحد من الآثار الضارة للفساد على الاستقرار والتنمية. ويمكن لتلك التدابير أن تشمل، من بين أمور أخرى، النص الصريح على بعد مكافحة الفساد في اتفاقات السلام؛ وكفالة أن تبدأ أنشطة مكافحة الفساد في أعقاب النزاع مباشرة وتراعي السياق والقدرات ذات الصلة الموجودة في البلدان؛ وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني، ودعم جهوده الرامية إلى مكافحة الفساد.

وقد ظلت كوت ديفوار تعمل، في إطار استراتيجيتها لبناء السلام وإدراكا منها أن الفساد يمكن أن يكون عاملا محتملا في عودة ظهور النزاع، على تعزيز إطارها التشريعي والمؤسسي لمكافحة هذه الآفة. وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أنشأت الهيئة العليا للحكم الرشيد، التي تتولى، من ضمن مهام أخرى، وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ورصد تنفيذ السياسات الوقائية ومكافحة الفساد والتعاون الدولي في هذا المجال.

وعزز بلدي كذلك من قدرة وحدته الوطنية لتجهيز المعلومات المالية، وهي الجهة المسؤولة عن مكافحة المعاملات المالية غير المشروعة وغسل الأموال. وكذلك حدَّث وعزَّز النصوص التي تنظم إدارة المشتريات العامة المركزية من أجل جعل المشتريات العامة أكثر انفتاحا وشفافية. وكذلك اتسم السعي إلى تحقيق الإصلاحات المؤسسية بتوسيع الصلاحيات المراجعية لديوان المحاسبة من أجل تتبع وقمع اختلاس الأموال العامة من قبل كبار المسؤولين ومراجعة إدارة تلك الأموال عن كثب. وينبغي لذلك الإصلاح المؤسسي أن يمكن من إيقاف فقدان الأموال العامة ومن السعي إلى إنشاء مجلس دولة ومحكمة استئناف.

إن بلدي على اقتناع تام بأن مسألة مكافحة الفساد مسألة سلام وأمن وطنيين وإقليميين ودوليين. ولذلك، فإننا لا ندعم النهج الوقائي الذي دعا إليه الأمين العام فحسب، بل كذلك الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال مكافحة الفساد.

السيد ما دجاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية. لقد استمعنا إلى البيان الذي أدلى به السيد برندرغست.

إن صون السلام والأمن الدوليين غرض هام لميثاق الأمم المتحدة وهو المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، على النحو الذي كلفه بها الميثاق. وهناك عوامل معقدة مؤثرة في جميع أنحاء العالم، ويتزايد بروز القضايا الإقليمية الساخنة، وتترابط التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. وعلى ضوء ذلك،

ينبغي للمجتمع الدولي العمل معا على منع نشوب النزاعات وحلها من أجل بناء سلام دائم وأمن عالمي.

أولا، من الأهمية بمكان الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه فيما يتعلق بتسوية المنازعات بالطرق السلمية. والتساوي في السيادة والتسوية السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هي المبادئ الأساسية التي يسترشد بها في الشؤون الدولية. ويجب على البلدان أن تقيم شراكات متكافئة على أساس التشاور والتفاهم المتبادل. ويجب على جميع أطراف النزاع الإصرار على المشاورات القائمة على المساواة وتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية مثل الحوار والمفاوضات. ويجب تحسين آليات ووسائل معالجة مسائل السلام والأمن الدوليين من أجل تحسين تسوية النزاع ونزع فتيل التوترات، والقضاء على الحروب والصراعات.

ثانيا، يجب معالجة الأعراض والأسباب الجذرية للنزاعات على السواء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر والتخلف، في جهوده الرامية إلى تعزيز التنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز الشراكات الإنمائية العالمية والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة ومساعدة البلدان النامية على تحسين سبل عيش سكانها واستكشاف المسارات الإنمائية التي تناسب ظروفها الوطنية ومساعدتها على تعزيز القدرات الإنمائية لديها.

وينبغي أن نُعزز التنمية عن طريق السلام وأن نوطّد السلام من خلال التنمية حتى يتنسى للناس في مناطق النزاع أن يتمتعوا بفوائد السلام في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً، من الأهمية بمكان أن نبني شراكة جديدة للسلام والأمن الدوليين تتصف بالتعاون والنتائج المفيدة للجميع. وينبغي لجميع الأطراف أن تضع رؤية جديدة لأمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام، وأن تتصدى للتحديات في مجال السلم والأمن الدوليين بطريقة يتبادل الجميع منافعها. وينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً رئيسياً في آلية الأمن الجماعي وأن يعمل جنباً إلى جنب على نحو منسق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية لإقامة أوجه التآزر. وتتمتع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، بمزايا من حيث الجغرافيا والتاريخ والثقافة المشتركة، ولذلك ينبغي أن تقوم بدور مهم في الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة.

إن الصين تنبي السلام العالمي وتدافع عنه، وتشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة احفظ السلام وأنشطة الوساطة المتصلة بالقضايا الدولية والإقليمية الساخنة، اقترانا بالدعوة إلى تسوية المنازعات عن طريق الحوار والمفاوضات. ونحن نتمسك بثبات بالمعايير الأساسية للعلاقات الدولية على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز العلاقات الدولية القائمة على الاحترام المتبادل والإنصاف والعدل والمتسمة بالتعاون والنتائج المفيدة للجميع. وقد عُقدَ مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا بنجاح في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر. وأعلن قادة الصين وأفريقيا عن تدابير جديدة لتعزيز التعاون الشامل بين الصين وأفريقيا حول موضوع ”نحو جماعة أقوى بين الصين وأفريقيا ذات مستقبل مشترك“ من خلال التعاون المفيد لجميع الأطراف. وقد تم تحديد ثماني مبادرات رئيسية خلال السنوات الثلاث المقبلة وما بعدها.

وفي مجال السلام والأمن، قررت الصين إنشاء صندوق السلام والتعاون الأمني بين الصين وأفريقيا لدعم السلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا، مع الاستمرار في تقديم المعونة والمساعدة العسكرية المجانية إلى الاتحاد الأفريقي. ونؤيد الجهود الوطنية والإقليمية، بما في ذلك في مناطق الساحل وخليج عدن وخليج غينيا، للحفاظ على الأمن الإقليمي ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

لقد أنشئ منتدى التعاون الصيني الأفريقي لتوفير منبر للصين وأفريقيا من أجل تعزيز تبادل المعلومات في مجال السلام

والأمن. وإننا نبذل الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ ٥٠ من مشاريع المساعدة في مجال الأمن، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق، والضمان الاجتماعي، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومكافحة القرصنة ومكافحة الإرهاب. وسنواصل، في إطار الأمم المتحدة، المشاركة بنشاط في عمليات حفظ السلام في أفريقيا وفي تعبئة المجتمع الدولي لتعزيز الدعم المقدم للقوة الأفريقية الجاهزة، وبناء قوات الرد السريع استجابة للأزمات. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي والالتزام بتعددية الأطراف ودعم الأمم المتحدة لتضطلع بدور محوري في تقديم إسهامات أكبر في صون السلم والأمن الدوليين.

تحل هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. إن الفساد عدو مشترك للبشرية. والحد بشكل مستدام من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها من ضمن الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتعين على المجتمع الدولي تعزيز التعاون لمنع ومكافحة الفساد بحزم وسد الفجوات والثغرات التي يمكن استخدامها لصالح الجهات الفاعلة الفاسدة. إن الصين طرف في اتفاقية مكافحة الفساد وتشارك بنشاط في المناقشات ذات الصلة في الجمعية العامة والآليات المعنية الأخرى لدعم دور الأمم المتحدة بوصفها القناة التعاونية الرئيسية لمكافحة الفساد. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع الحكومات والوكالات الدولية المعنية لمواصلة المساهمة في تعميق التعاون الدولي في مكافحة الفساد.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام والسيد بريندرغاست على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تشدد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أن الفساد يقوض المؤسسات وقيم الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة. وبالنظر إلى ما تسببه تلك الآثار من خراب، فمن الجدير بالملاحظة أن مجلس الأمن لم يناقش الفساد من قبل. لذلك فإنني أشيد بك، سيدتي الرئيسة، على إدراج هذه المسألة في جدول الأعمال اليوم.

وأود أن أركّز في بياني على ثلاثة جوانب: سيادة القانون، والمساءلة، والتنمية المستدامة.

إن سيادة القانون تشكل أساس المجتمعات المستقرة والديمقراطية والثقة التي يضعها المواطنون في حكومتهم. وإذا كانت سيادة القانون هي الدواء للاستقرار، فإن الفساد هو الفيروس الذي يولّد النزاع. يُوافينا تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعنون ”رحلة إلى التطرف في أفريقيا“، بمعلومات عن الكيفية التي تدفع بها الحكومات الفاسدة والسيئة الأداء بالناس إلى أيدي الجماعات المتطرفة العنيفة، وقد ألقت منظمة السيد بريندرغاست الضوء على كيفية وجود مصلحة في استمرار النزاع لدى الجهات المتورطة في الأنشطة الاقتصادية غير القانونية المدفوعة بالفساد. وفي الوقت نفسه، أثبتت الحكومات التي يمكن التعويل عليها والخالية من الفساد أنها مصدر للقدرة على الصمود. لذلك علينا أن نضاعف جهودنا لتعزيز سيادة القانون، وبناء القدرات، وإيجاد مؤسسات قوية للدولة تخدم المواطنين حقاً.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية – المساءلة. إن مؤسسات الدولة الخاضعة للمساءلة مؤسسات قوية. وتتطلب المساءلة الفصل بين السلطات والضوابط والموازين والمتابعة القضائية. وأود أن أشكر السيد برندرغست على اقتراحاته الملموسة في هذا الصدد، وهي تستحق النظر فيها. ولا يتطلب الأمر الفصل بين السلطات والضوابط والموازين والمتابعة القضائية وحسب؛ بل يتطلب أيضاً الشفافية. ولذلك السبب، تؤيد مملكة هولندا منظمة الشفافية الدولية. ويبين مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية الترابط بين الفساد والنزاع. ويبين

أيضاً أن الفساد يتقلص عند وجود هياكل تمكّن المواطنين من إخضاع حكوماتهم للمساءلة.

كما أن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية جديرة بالذكر. ويطلب معيار المبادرة من الحكومات أن تنشر معلومات عن إدارتها للموارد الطبيعية، بما في ذلك أين تُصرف أموال الضريبة ذات الصلة. وتُعطي المبادرة للشعب صوتاً قائماً على المعرفة، وما فتئت مملكة هولندا تؤيد بفخر المبادرة منذ إنشائها لأنه من الواضح لنا أن آليات الرقابة الداخلية، فضلاً عن آليات الرقابة الخارجية التي يديرها المجتمع المدني والشركات ومراجعو الحسابات المستقلون، أمور أساسية في إخضاع مؤسسات الدولة للمساءلة.

وأخيراً، فيما يتعلق بالنقطة الثالثة لدي، فإن تحقيق التنمية المستدامة، وخطة الحفاظ على السلام، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي أكثر الاستجابات شمولاً لدينا لمنع نشوب النزاعات. بيد أن الفساد يقوض تنفيذها. فهو يحرم الأشخاص الأكثر تهميشاً من الوصول إلى الخدمات الحيوية. ويقلل الفساد من الإيرادات الضريبية ويؤجج المظالم والسخط. ويزيد الفساد من تكلفة التنمية المستدامة. إن التصدي للفساد أمر حيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦، الخاص بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. والتصدي للفساد أمر حيوي للتنمية المستدامة، وبالتالي للأمن العالمي.

وفي الختام، اتخذ مجلس الأمن اليوم أول خطوة هامة للتصدي للفساد وصلته بالنزاع. ولكي يتخذ المجلس مزيداً من الخطوات، ندعو الأمين العام لتسليط الضوء على هذه المسألة بمزيد من الصراحة في تقاريره وإحاطاته الإعلامية المقبلة. وقد كتب المرحوم الأمين العام السابق كوفي عنان، في تصديره لنشرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أن الفساد ”موجود في جميع البلدان – الكبيرة منها والصغيرة، الغنية والفقيرة“. فلنجعل عواقب الفساد المدمرة التي تواجهها بلداننا جميعا توحدنا في جهودنا الرامية إلى التصدّي لهذه الظاهرة الشريرة بشكل حاسم ونهائي.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن ممتنون للأمين العام على إحاطته الإعلامية التي أدلى بها في وقت سابق من هذا الصباح، وللسيد جون بريندرغاست على الكيفية التي يؤثر بها الفساد على المجتمعات ويؤجج النزاع وعلى توصياته المحددة إلى مجلس الأمن.

إن ولاية مجلس الأمن التي تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية لها تجعل موضوع الفساد موضوعا وثيق الصلة بعمل المجلس. ولذلك، فإننا نرحب بمناقشة اليوم، خاصة وأنها تركز بقدر كبير على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

يمكن تعريف الفساد بأنه استغلال للسلطة والثقة لتحقيق مكاسب خاصة. وتتضرر منه جميع البلدان، ولا يعرف الحدود، ويمكن أن يتفشى خلال جميع مستويات المؤسسات العامة. الفساد يتخلل جميع طبقات السكان، ولكنه يؤثر بشكل كبير على أشد المستضعفين في المجتمع. وغالبا ما تكون المرأة أكثر عرضة للمعاناة من تداعيات الفساد. وذلك لتدني فرص حصولها على الخدمات، وهي أكثر عرضة لخطر الابتزاز الجنسي والاعتداء البدني. إننا ندرك كيف يسهم الفساد في زعزعة استقرار الدول الهشة وكيف يمثل في نهاية المطاف أحد العوامل المسببة للنزاع. إن الدراسة المشتركة التي أجرتها مؤخرا الأمم المتحدة والبنك الدولي والمعنونة، سبل تحقيق السلام: النُهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة تشير أيضا إلى الفساد باعتباره مصدرا أساسيا للنزاع والعنف. وعلى العكس من ذلك، عندما يثق أفراد الشعب في مقدمي الخدمات والمؤسسات والحكومات والمسؤولين المنتخبين، يصبح الطريق إلى تحقيق الاستقرار في المجتمعات أيسر. ومعرفة أن الجميع يعامل معاملة متساوية تمنح المستضعفين على وجه الخصوص الشعور بالانتماء والأمن، مع

توفير فرص أفضل لإنهاء دورات العنف الناجمة عن الإقصاء السياسي.

إن الجهود المتعددة الأطراف التي نبذلها قد أسفرت عن التزامات سياسية قوية لدعم مبادرات مكافحة الفساد. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦، بشأن المؤسسات القوية، والهدف ١٠، بشأن الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وخطة عمل أديس أبابا واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي أسس هامة لتلك الالتزامات. وجدولا أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ على السلام يرتبطان ارتباطا مباشرا بمكافحة الفساد. والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، بشأن الحفاظ على السلام يؤكد على أهمية تعزيز سيادة القانون والمساءلة والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين. ويبرز القرار أيضا الحاجة إلى احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والتصدي للفساد يشكل جزءا لا يتجزأ من الوفاء بتلك الالتزامات.

وجهود مكافحة الفساد أولوية قصوى بالنسبة لبلدي في الداخل وعلى الصعيد المتعدد الأطراف ومن خلال تعاوننا الإنمائي. ونؤيد زيادة المشاركة الديمقراطية، الأمر الذي يقتضي وجود النظم القضائية والمؤسسات السياسية القوية والمستقلة ووسائط الإعلام الحرة. ويعزز هذا بدوره الشفافية والمساءلة، مما يجعل إساءة استخدام السلطة أصعب. وندعم أيضا البلدان الشريكة في مكافحتها الفساد من خلال تعزيز المؤسسات، مثل إدارات الضرائب وهيئات مراجعة الحسابات. فعلى سبيل المثال، قمنا بتنظيم مؤتمر ستكهولم الضريبي، الذي عقد في أيار/مايو، لتعزيز بناء القدرات في مجال الضرائب. فإدارة الضرائب بكفاءة وشفافية وفعالية تدعم الحد من الفقر والمساواة. وترتبط ارتباطا وثيقا بمكافحة الفساد.

نشهد يوميا في المجلس الآثار المدمرة الناجمة عن النزاعات على البلدان من خلال تقويض المؤسسات وسيادة القانون، وبالتالي تهيئة المزيد من السبل للفساد. ومن الأهمية بمكان الإبقاء على هذا الجانب في الاعتبار عند التخطيط لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. يجب أن تدرج أعمال مكافحة الفساد بشكل واضح في الولايات وفي الدعم الذي نقدمه لبناء القدرات وإصلاح المؤسسات المعنية بسيادة القانون. طرح السيد برندرغست أفكارا إضافية، بما في ذلك كيفية تحسين سياسات الجزاءات، التي نعتقد أنها تستحق النظر وأنها تتفق إلى حد كبير مع العمل الذي بدأناه من أجل ضمان أن تصبح صكوك الجزاءات أكثر فعالية.

ومن المهم أيضا كفالة اتساق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لمكافحة الفساد. إذ يجب أن تعمل البعثات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وكيانات الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جميعا معا. ويجب علينا أيضا أن نواصل دعم نماذج التعاون الدولي فيما بين الممارسين والمدعين العامين وسلطات إنفاذ القانون. ولا تعالج أعمال مكافحة الفساد آثار الفساد المدمرة على المجتمعات والاقتصادات والحياة؛ بل إنها تتعلق أولا وقبل كل شيء بمنع نشوب النزاعات. وإذا كان لنا أن نحقق الفعالية والمساءلة والشمول في المؤسسات العامة، وتوفير إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، فإننا بذلك سنقلل من خطر انزلاق المجتمع أو انتكاسه مرة أخرى إلى النزاع. ولذلك فإن الفساد جزء ويجب أن يظل جزءا من جدول أعمال المجلس في السياق الأوسع نطاقا لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على المعلومات التي قدمها وعلى تقييمه لخطر الفساد في حالات النزاع. ونود أيضا أن نشكر السيد برندرغست على إحاطته الإعلامية.

نعم، تتيح النزاعات مجالا لتحقيق أرباح. ويحقق الكثيرون في الواقع أرباحا منها. لكن يجب ألا ننسى أن العديد من النزاعات

نجمت عن صراعات مستترة وعلنية على الموارد الطبيعية. وهي تتعلق بجهات الفاعلة خارجية وداخلية على السواء. ويتجلى هذا على نحو أكثر وضوحا في أفريقيا، حيث تشكل الموارد الطبيعية غير المستغلة مصدرا لأرق البعض. ويمكن أن نسمى هذا الوجه الآخر للفساد.

وكما ذكر الأمين العام عن حق اليوم، فإن الفساد سمة من سمات البلدان الفقيرة والغنية على السواء. وهو موجود أيضا في الولايات المتحدة، التي ألقت علينا محاضرة بشأن الفساد اليوم. إنه موجود هناك في شكله التقليدي، ولكنه غالبا ما يتوارى تحت قناع مؤسسات فريدة، مثل مؤسسات الضغط المقننة. لذلك، إذا كانوا يرغبون في مناقشة هذا الموضوع هنا في مجلس الأمن، فالأجدر بهم البدء بالداخل، وتحديدا عن مؤسسات الضغط التي تحتل أعلى مستويات السلطة في الولايات المتحدة، وتمليها مصالح العديد من الشركات العسكرية الخاصة. التي تتداخل مصالحها التجارية بشكل وثيق مع مجموعات الضغط القوية في الكونغرس الأمريكي.

ولعلم المجلس، فإن سبب النزاع في أوكرانيا لم يكن فساد يانوكوفيتش. بل هو نتيجة للانقلاب الذي أدى إلى استبدال نظام فاسد بآخر بدأ، على خلاف نظام يانكوفيتش، حربا ضد شعبه. هناك أعضاء في المجلس يدركون تماما حجم الفساد في أوكرانيا لأن هؤلاء في أوكرانيا تحت حمايتهم. إن هذا النوع من الفساد، بما في ذلك على المستوى العسكري، هو النوع الذي يؤجج النزاع في جنوب شرق أوكرانيا.

لم يبرح الوفد الروسي يدعو إلى تعزيز الدور التنسيقي المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في توحيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى منع الفساد ومكافحة هذه الآفات. ونرى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي إطار قانوني دولي قوي لتطوير التعاون الدولي في ذلك المجال. وكانت روسيا من بين أول الموقعين على الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، صدقنا عليها. في عام ٢٠١٥، عقدت الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في سانت بطرسبرغ. إننا نولي اهتماما خاصا لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، التي نعتبرها آلية فريدة ومفتوحة وشفافة وغير مسيسة، تعمل على أساس عملية حكومية دولية استنادا إلى احترام مبادئ المساواة بين الدول وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

نحن نؤيد تعزيز دور الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم المساعدة المتخصصة إلى الدول في جهودها الرامية إلى التنفيذ الفعال لأحكام تلك الاتفاقية بالغة الأهمية. ونؤيد جهود المكتب لضمان تحقيق عالمية الاتفاقية. إن روسيا من الجهات المانحة الرئيسية لمشاريع مكافحة الفساد التابعة للمكتب، بما في ذلك عدد من المبادرات المشتركة، مثل دورات التدريب التحضيرية السنوية لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين الذين يشاركون في استعراض تنفيذ الاتفاقية. وفي عام ٢٠١٧، قدم الاتحاد الروسي دعما ماليا للمكتبة القانونية لاتفاقية مكافحة الفساد وللبوابة الشبكية للأدوات والموارد اللازمة للنهوض بالمعارف في مجال مكافحة الفساد. وفي حزيران/يونيه، عشية كأس العالم، بالتعاون مع المكتب، وبدعم من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، عقدنا مؤتمرا دوليا بشأن منع الفساد في مجال الرياضة. وكما نعلم، جرى إنشاء أفرقة عمل حكومية دولية مفتوحة العضوية في إطار الاتفاقية بشأن الاستعراض وبشأن منع الفساد وبشأن استرداد الأصول، فضلا عن اجتماعات للخبراء الحكوميين الدوليين بشأن التعاون الدولي. وجميع هذه المنتديات مفتوحة العضوية وحكومية دولية وذات طابع تقني.

ولا تزال هناك ثغرات وتناقضات في المعايير القانونية للدول فيما يتعلق بإعادة الأصول المأخوذة على نحو إجرامي. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الروسي باستمرار وضع آلية قانونية دولية مطابقة متعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة، ستساعد

على إزالة مواطن الغموض وتعزيز التنسيق بين الهيئات المعنية في تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بشأن المسائل الجنائية وتسليم المجرمين ومكافحة غسل الأموال.

وكما هو واضح جدّاً، ما برحت الآليات غير المسيّسة للتعاون على مكافحة الفساد تعمل بصورة فعالة ويجري إنشاؤها في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا لا نؤيد المبادرات الرامية إلى تكريس الموضوع باعتباره نوعا مما يسمى بالتحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين، ومن ثم الاستفادة من منتدى مجلس الأمن وآلياته في هذا السياق. وذلك لا يؤدي إلا إلى تقويض الصيغ القائمةن وسيضر بالتعاون العملي للأجهزة الحكومية المعنية على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ونعتقد أن توزيع العمل القائم في الأمم المتحدة يمكننا من التصدي بصورة مثمرة للتحديات في مجال مكافحة الفساد، وأن تغييره، وبخاصة على حساب سلطة الأمم المتحدة، سيؤدي إلى نتائج عكسية. وليس هناك أسباب موضوعية لذلك. ومن جانبنا، سنواصل تقديم المساعدة إلى الهيئات المتخصصة وآليات التعاون الدولي في هذا المجال وفي تكييفها لكي تجسد تطور التهديدات القائمة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة، ونشكر الأمين العام والسيد برندرغست على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

تولي بيرو أولوية عليا لهذه المسألة التي نجتمع لمناقشتها. ولم ينج بلدنا من آفة الفساد الذي يؤثر على نصف الكرة الغربي. وتتجلى المشكلة في أشكال مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، وفي العديد من النزاعات التي تدرج على جدول أعمال مجلس الأمن. ويقوض الفساد إيمان المواطنين بالسلطات والمؤسسات وثقتهم فيها. وهو يقوض القيم الأخلاقية وسيادة القانون، والعدالة، والحكم الديمقراطي. إنه أحد أكبر العقبات التي تحول دون التصدي بفعالية لاحتياجات شعوبنا وتنميتها.

وينبغي أن يدفعنا نطاق الفساد والجريمة العابر للحدود الوطنية وأشكالهما المتعددة إلى الالتزام بتعزيز التعاون الدولي وتعددية الأطراف من أجل التصدي بشكل متسق للتحديات المشتركة التي تواجهها جميع بلداننا. ويشمل ذلك عمل المجلس، نظرا لأن هذه الآفة، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تمثل خطرا على استقرار المجتمعات وأمنها. ومن الواضح أن الفساد هو أحد الأسباب الجذرية للعديد من النزاعات والأزمات الإنسانية، وغالبا ما يكون مرتبطا بالجريمة المنظمة، التي تتجلى بدورها كداعم مالي ومساعد على العنف والإرهاب من خلال أنشطة من قبيل غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى البيان الرئاسي للمجلس المؤرخ ٨ أيار/مايو (S/PRST/2018/9)، الذي يلزمنا بتعميق التحقيقات بغية تحسين تفهم طابع ونطاق الروابط بين الإرهابيين والجريمة المنظمة عبر الوطنية. تولي بيرو أولوية عليا لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وفقا لاتفاقية مكافحة الفساد والهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي يلزمنا، من بين أمور أخرى، بتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، وتوطيد سيادة القانون.

ونشدد على أن الحفاظ على السلام، المُعرّف بأنه أحد الأهداف العامة وعملية دائمة في قرارين متطابقين اتخذتهما الجمعية العامة والمجلس مؤخرا (القراران ٧٠/٢٦٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، يلزمنا على النحو الواجب بتوطيد مؤسسات وطنية تتسم بالشمولية والشفافية وتخضع للمساءلة.

وتتطلب المكافحة الفعالة للفساد ثقافة النزاهة والأحكام الدستورية التي تكفل الضوابط والتوازنات في ممارسة السلطة. ويشمل ذلك الإمكانية الكاملة للجوء إلى القضاء من أجل ضمان عدم الإفلات من العقاب، وزيادة مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية والمؤسسية. يجب أن يتمكن المواطنون من

معرفة الاتهامات الموجهة في قضايا الفساد في الوقت المناسب، وأن يشاركوا في الحياة السياسية بطريقة مستنيرة.

نحن نعتقد أيضا أن نطاق الفساد يتطلب استجابة منسقة من جانب الحكومات. ولهذا السبب، شجعت بيرو في مؤتمر القمه الثامن للأمريكتين المعقود بليما في نيسان/أبريل، على اعتماد التزام ليما، الذي يتضمن ٥٧ من التدابير والإجراءات الملموسة لدعم مكافحه الفساد والتعاون الإقليمي في ذلك المجال. ونحن نعمل حاليا على تنفيذها.

وتماشيا مع الحاجة إلى منع الفساد من التحول إلى نزاعات وأزمات إنسانية، نرى أنه من الضروري أن تتاح للمجتمع الدولي آليات للإنذار المبكر وتبادل الممارسات الجيدة. ولذلك، نرى أنه من المهم النظر في توسيع نطاق نُظم الجزاءات التي يفرضها المجلس لتشمل شبكات الفساد وغسل الأموال التي تستفيد من النزاعات، كما اقترح السيد برندرغست

أخيرا، وبغية تعزيز المؤسسات الوطنية المدعوة للحفاظ على السلام، نرى أنه من المهم كفالة أن تتجسد مكافحة الفساد واحترام الحريات الأساسية في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات الأخرى التي يفوضها المجلس في البلدان المتأثرة بالنزاعات، حسب الاقتضاء.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الأمين العام، والسيد برندرغست، على إحاطتيهما الإعلاميتين. لقد استمعنا إليهما بعناية، ونتفق على أن الفساد يقوض الاقتصاد ويضعف المؤسسات الحكومية ويتيح ارتكاب الجرائم الأخرى ذات صلة، مثل غسل الأموال والتحويلات الدولية للأموال المتأتية بصورة غير قانونية، التي كثيرا ما تستخدم في تمويل آليات لدعم الأنشطة الإرهابية. وبالمثل، فإن الفساد يقوض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦، بشأن بناء مؤسسات قوية، وهو تحدٍ لا تُستثنى منه أي دولة.

ومع ذلك، فكون الفساد يؤثر على جميع الدول بدرجات متفاوتة لا يعني أنه يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في حد ذاته. وفي كثير من الحالات، ينبع من الفساد من ضعف المؤسسات بسبب الافتقار إلى الموارد الاقتصادية أو ابتلاء المناطق بنزاع مسلح. كما يمكن أن ينشأ عندما لا يكون هناك وجود للدولة كمنتج للأسباب الرئيسية للنزاعات. ولذلك، نعتقد أن الفساد هو في الأساس مسألة تندرج ضمن مهام وصلاحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية ذات الصلة في المنظمة. وهذه الصلاحيات منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى مجلس الأمن واجب احترام ذلك، وأن يقتصر مداولاته على المسائل التي تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين.

يجب على مجلس الأمن تحديد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٢٤. يجب على المجلس أيضا الامتثال للميثاق والقانون الدولي في قراراته وفي إجراءاته. يمثل تدخل مجلس الأمن في وظائف وسلطات الهيئات الأخرى للأمم المتحدة تشويهاً لمقاصد الميثاق ومبادئه، وتقويضاً لسلطة هذه الأجهزة، وانتهاكاً لحقوق جميع الدول الأعضاء.

إن إدراج الفساد بوصفه تهديدا للسلام والأمن الدوليين في جدول أعمال المجلس لا يعطي أي قيمة مضافة، ولا يؤدي إلا إلى تسييس أكثر للمسألة وتزايد الخلافات فيما بين الدول. وفي هذا الصدد، تؤكد بوليفيا على ضرورة ألا يعتبر قرار مجلس الأمن عقد هذه الإحاطة الإعلامية المفيدة سابقة، وألا يؤدي إلى تقويض سلطة أو ولاية الهيئات المختصة التي تشارك بها جميع الدول الأعضاء، أو استغلال هذه الجلسة لأسباب أيديولوجية.

كما ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى تقويض سيادة الدول أو استقلالها أو سلامتها الإقليمية عن طريق جعل مجلس الأمن مجرد أداة بدعوى النهوض بالسلام والأمن الدوليين عن طريق

مكافحة الفساد، وذلك باستخدامه، كما ذكرنا من قبل لأغراض أيديولوجية كذريعة لتقويض شرعية الحكومات الديمقراطية أو لتشجيع سياسات تغيير النظام.

وينبغي للمجلس أن يكون قدوة في الدفاع عن سيادة القانون وتعزيزها واحترام المساواة في السيادة بين الدول والتسوية السلمية للمنازعات وعدم التدخل في الولاية القضائية المحلية لأي دولة من الدول. وينبغي له تفادي التطبيق الانتقائي للقواعد وتسييسها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم النزاعات وإضعاف مصداقية مجلس الأمن وسلطته، وبالتالي منظومة الأمم المتحدة.

وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة التعاون مع الدول الأعضاء في إنشاء وتعزيز مؤسساتها وسيادة القانون وفي تحملها للمسؤولية بنفسها عن مكافحة الفساد، وأكرر أن القيام بذلك يجب أن يتم في ظل الاحترام الصارم لسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وفي بوليفيا، قرر الرئيس إيفو موراليس أيما، جنبا إلى جنب مع السلطات الأخرى في البلد، طواعية لأول مرة في تاريخ بوليفيا، التخلي عن السرية المصرفية لصالح الشفافية – وهو مثال ينبغي تكراره في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك، على الصعيد الدولي، يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تحظى بتوافق آراء دولي واسع النطاق وهي بمثابة إطار دولي للتعاون من أجل تعزيز الوقاية والتخفيف من مخاطر الفساد. وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية التزام ليما من أجل التصدي للفساد المنظم. وانضمت بوليفيا إلى تلك الوثائق، فضلا عن اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. وهناك أيضا مبادرات لمكافحة الفساد في إطار جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

ومع ذلك، فإن القواعد والأنظمة ليست هي كل شيء. فثمة حاجة إلى التزام سياسي قوي لمكافحة هذه الظاهرة واتخاذ تدابير ملموسة للقضاء على هذا الشر. وفي هذا الصدد، من الضروري العمل بغية القضاء على الملاذات الضريبية، وكذلك لوضع واعتماد وتنفيذ تدابير للإشراف والرقابة على الشركات عبر الوطنية، التي تقوض سيادة الدول في كثير من الحالات وتشجع الفساد وانتهاك حقوق الإنسان. وكما ذكر السيد برندرغست، يُستخدم النظام المالي، من خلال تلك الملاذات الضريبية والسرية المصرفية، بالاقتران مع الشركات عبر الوطنية، لغسل الأموال المتأتية من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الفساد ونهب الموارد الطبيعية، والتي تُستخدم، في جملة أمور، لتمويل النزاعات. ولهذا السبب، يجب أن نكافح الفساد على الصعيد العالمي – أولا وقبل كل شيء في إطار النظام المالي العالمي.

في الختام، نؤكد اقتناعنا بأن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي أمر أساسي لبناء عالم وأمم متحدة أكثر عدلا، بحيث تصبح المنظمة قادرة على مكافحة ظاهرة الفساد بشكل فعال مع احترام سيادة جميع الدول.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية أتقدم لكم طبعا بالشكر، السيدة الرئيسة، وأتقدم إلى الرئاسة بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة والورقة المفاهيمية المقدمة. كما نثمن الإحاطة القيمة للأمين العام ونشكر السيد جون برندرغست على إحاطته، كما نشكره على الأفكار والمقترحات التي طرحها في إطار العقوبات المستهدفة. ونعتقد أن هناك حاجة بالفعل للنظر في هذه العقوبات. لقد نجح المجلس في السابق في الانتقال من العقوبات الشاملة إلى العقوبات المستهدفة والعقوبات الذكية ولكن نعتقد أنه حان الوقت للنظر وتقييم هذه التجربة بشكل أكثر دقة.

سأتحدث في بياني هذا عن ثلاث مسائل رئيسية: أولا، أسباب الفساد وتداعياته؛ وثانيا، دور الأمم المتحدة في مكافحة

الفساد، والتعاون الدولي؛ ومن ثم سأتطرق إلى بعض الخطوات التي اتخذتها الكويت لمكافحة الفساد.

في ما يتعلق بأسباب الفساد وتداعياته، يعاني عالمنا اليوم من تفشي ظاهرة الفساد بنسب متفاوتة. وذكر الأمين العام بعض الحقائق والأرقام التي تؤكد هذا الأمر، خاصة في المناطق التي تشهد اضطرابات سياسية أو أمنية، وتفشيه ونخره للمجتمعات لا يأتي من فراغ. فهناك أسباب كامنة اقتصادية واجتماعية كالفقر والاستبداد وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان وتراجع مستويات العدالة الاجتماعية وانعدام سيادة القانون التي تشكل كلها الأرضية الخصبة لانتشاره.

كما أن تصاعد معدل الفساد في المجتمعات له تداعيات سلبية خطيرة على الأمن الوطني للدول، شأنه شأن الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة.

وقد أثبتت العديد من الشواهد والنزاعات أن هناك علاقة وثيقة بين انتشار ظاهرة الفساد وحدة الصراعات. فكلما تصاعدت حدة الصراعات، زادت نسبة الفساد. الأمر الذي يؤدي إلى إطالة أمدها وبالتالي، فإن خطر الفساد ليس على الدولة فحسب بل قد يهدد الأمن الإقليمي والدولي. إن انتشار الفساد يؤدي إلى تعاظم المآسي البشرية وشيوع الظلم وإهدار الكثير من الموارد العامة والخاصة وإساءة استخدامها وهو كفيل بتدمير اقتصاديات الدول من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتباطؤ مسيرة التنمية وزيادة البطالة وارتفاع نسبة الفقر.

ثانيا، بخصوص دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد والتعاون الدولي، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣ تُعتبر إطارا قانونيا صلبا يتضمن مجموعة شاملة من المعايير والتدابير والقواعد التي ينبغي أن تطبقها جميع الدول الأطراف في الاتفاقية لتعزيز نظمها القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد. وفي حال تنفيذها، ستتراجع مؤشرات الفساد، لا سيما وأن الاتفاقية تتضمن نصوصا تتيح للأمم المتحدة تقديم المساعدة للدول الأعضاء وتعزيز قدرات الدول وتنفيذ برامج لتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة القانون. وعليه، نحث الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على اتخاذ موقف جماعي ضد هذه الظاهرة بغية الوصول إلى مستقبل عادل وأكثر ازدهارا للجميع.

كما نؤكد هنا على ضرورة التعاون والتنسيق مع الجهات الإقليمية والدولية لتعزيز التدابير الخاصة بمكافحة الفساد والسعي إلى إنشاء شبكات إقليمية لمكافحة الفساد من أجل التعاون ونقل الخبرات والعمل على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة في مجالات عدة كتسليم المجرمين وتبادل المعلومات. وكما ذكر الأمين العام في إحاطته، فإ،ن الفساد موجود في كل الدول، كبيرة وصغيرة، غنية وفقيرة في الشمال أو الجنوب.

وقد أنشأت دولة الكويت في إطار مكافحتها للفساد في عام ٢٠١٦ هيئة عامة لمكافحة الفساد تنفيذا لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة. وبإيجاز، سأذكر بعض الأهداف التي تصبو إليها الهيئة، وهي: إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، والعمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد العائدات الناتجة عن ممارسته وفقا للقانون وحماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة وحماية المبلغين عن الفساد وتعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد وتشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره.

في الختام، نؤكد أن محاربة الفساد والقضاء عليه هي مسؤولية مشتركة تبدأ من الفرد إلى المجتمع والدولة بشكل عام.

ويُعد الفساد هنا أداة لحصول رعاته على مبتغاهم بأقصر الطرق وبوسائل غير مشروعة وغير قانونية. ومن خلال تثقيف المجتمع وتوفير الحياة الكريمة والمساواة لكافة طبقات المجتمع وصولا إلى تنفيذ حكومات الدول للاتفاقيات الدولية والمعاهدات المتعلقة بهذه القضية، وفوق كل اعتبار تعزيز سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون تمييز، عندها يمكننا القضاء على هذه الآفة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بما أنني أتكلم بالنيابة عن جمهورية غينيا الاستوائية في هذه المناقشة الهامة، فإنني أود أولا أن أهنئ بعثة الولايات المتحدة والسفيرة نيكي هيلي على إدراج مسألة الفساد لما لها من أهمية في جدول أعمال مجلس الأمن للمرة الأولى. وتجري مناقشة اليوم بعد يوم واحد فقط على الاحتفال بيوم أفريقيا في ٩ أيلول/سبتمبر تحت عنوان ”كسب المعركة ضد الفساد: مسار مستدام للتحول في أفريقيا“. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، والسيد برندرغست على إحاطتيهما الإعلاميتين المتبصرتين اللتين تثريان مناقشة اليوم كثيرا.

وإذا فهمنا الفساد على أنه إفساد شخص آخر أو السماح بإفساد الذات أو إساءة استغلال المنصب الرسمي للحصول على منحة أو مكسب غير شرعيين، فيمكننا القول أنه شكل من أشكال الانحطاط الأخلاقي وأن مجال نفوذه ينتشر في جميع المستويات، لا سيما الخدمة المدنية، فضلا عن أنه يشمل قطاع الأعمال التجارية أيضا. ومن الواضح أن مصطلح ”الفساد“ ينطوي على تحويل وجهة الخدمات أو نتائجها، الاقتصادية عموما، إلى مستفيدين آخرين غير شرعيين، وهو ما يشكلُ اختلاسا. ولذلك فهو مشمول، بطريقة أو أخرى، بالمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

ويندرج استغلال النفوذ والرشوة والابتزاز والغش ضمن ممارسات الفساد التي تتجسد في إجراءات مثل تقديم الأموال للموظفين العموميين مقابل خدمة أو التخلي عن مسؤوليتهم الرسمية. وللأسف، فإننا نواجه هذه الآفة التي لا تفرق بين الدول، ونجدها في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وفي حين قد تتفاوت حالات الفساد بين بلد وآخر، فهو مشكلة مشتركة ويعد شاغلا لجميع دول العالم – إلى حد يجعل من التعاون الدولي وتبادل الخبرات والاستراتيجيات في هذا المجال مصلحة عالمية أيضا.

وعلى الرغم من أنه ليس مصدر التمويل الوحيد بالنسبة لها، تلجأ العصابات والإرهابيون وشبكات الجريمة والمرتزقة أيضا – تلبية لطموحاتها المختلفة – إلى ابتزاز وإفساد بعض المسؤولين بغرض الحصول على السلع والخدمات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب الحروب والإخلال بالنظام العام وإهدار الموارد وما إلى ذلك. والهدف النهائي لذلك في معظم الحالات هو الاستيلاء على السلطة السياسية أو الاقتصادية، وخاصة الموارد الطبيعية. ووقع بلدي غينيا الاستوائية، ضحية لتلك المحاولات مرات عديدة كان آخرها في كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتعلق بجمهورية غينيا الاستوائية، فإن قانون موظفي الخدمة المدنية العاملين في الإدارة المركزية للدولة يمنع تلك الأعمال ويعاقب عليها، بما في ذلك عقوبة الفصل من الخدمة للموظفين للذين يتورطون في تلك الممارسات. وفضلا عن ذلك صدر في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، مرسوم يسري بموجبه القانون المتعلق بمراعاة الأخلاق والكرامة في ممارسة الصلاحيات العامة. وفي رأينا، أنه إذا تحلى موظفو الخدمة المدنية بمستوى رفيع من القيم المعنوية والأخلاقية فسوف يصعب عليهم الحط من مكانتهم إلى مستوى ارتكاب الجرائم، مثل الفساد، التي لا تتعارض مع المبادئ الأخلاقية.

وإدراكا منهما لأهمية تلك المسألة وللضرر البالغ الذي تسببه للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، أدان فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، والحكومة، علنا وفي عدة مناسبات هذه الممارسة واتخذا الإجراءات المناسبة

وحثا الهيئة التشريعية في البلد على وضع كل الصكوك القانونية الممكنة الرامية إلى مكافحة الفساد.

ولا بد لي من الإشارة أيضا إلى أن خطة التنمية الوطنية التي تعرف باسم أفق عام ٢٠٢٠ تشمل في أحد أهدافها الرئيسية تحقيق الحوكمة الرشيدة، التي تشمل بصورة واضحة دعم التدابير مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الحد من الفقر. ويحدونا الأمل أن يصعب في إطار تحقيق هذه الأهداف تبرير أي تضليل أو إفساد فئات معينة من الموظفين العموميين. بيد أن الكثير من الباحثين قد اتفقوا على أن تحسين ظروف العمل يعدُّ أحد الجوانب التي لا بد من إعادة النظر فيها للحد من آثار هذه المشكلة. ولذلك، فإننا نشجع المجتمع الدولي على ضمان اتخاذ جميع البلدان الممكنة لضمان الحوكمة الرشيدة، بما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة السكان وما يترتب عنه من تقليل الميل إلى الفساد.

وفي مجال بناء السلام، تواصل حكومة جمهورية غينيا الاستوائية الإسهام بما في وسعها بتوفير الموارد البشرية والمالية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وفي القارة الأفريقية بشكل عام. ولكي يتسنى نجاح المجتمع الدولي في هذا المجال، يجب على جميع الدول أن تشارك في ذلك بتحسين تشريعاتها المحلية على نحو يمكنها من تعزيز التعاون ومواجهة هذه الآفة العالمية. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة للثناء على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على عمله والجهد الكبير الذي يبذله حتى الآن في العديد من الدول للقضاء على الفساد بما يؤدي إلى الحد من النزاعات الخطيرة المندلعة والمستمرة في تلك البلدان. بناء على ذلك، ولأغراض منع النزاعات التي يؤجج نيرانها الفساد بجميع مظاهره، فإن من واجب الدول أن تتعاون مع المنظمات الدولية المختصة، وأن تتخذ التدابير الوقائية اللازمة للحد من هذه الممارسة التي أصبحت ظاهرة عامة في العديد من المجتمعات.

ومن المؤسف أن الشركات عبر الوطنية – وبدعم من بعض كبرى البلدان والعديد من الموارد المالية – تشارك أيضا من أجل تحقيق أهدافها الربحية القصوى، في إفساد المسؤولين أحيانا، ولا سيما في أشد البلدان فقرا. وذلك بهدف تحقيق أعلى أرباح ممكنة من خلال العمل خارج القواعد القانونية الراسخة. ولذلك، فإن هناك أيضا واجبا أخلاقيا تتحمله الشركات العاملة ومن يساندونها فيما يتعلق بالامتثال للقانون في البلدان التي تعمل فيها، والخضوع لسيادة القانون وتجنب الإفلات من العقاب، الذي يعدُّ مصدرا آخر للاضطرابات الاجتماعية، وبذلك فهو سبب آخر محتمل للنزاع.

ووفقا لموقف الاتحاد الأفريقي، فإننا نحث الدول التي تمر بمرحلة النزاع على تعزيز مؤسساتها العامة وشفافيتها ومساءلة المسؤولين عن أعمال الفساد التي تدعم الجماعات المسلحة وتيسر الاتجار بالأسلحة والمخدرات والأشخاص لتحقيق المكاسب الشخصية وزعزعة استقرار المجتمع بأسره. ولذلك، فإن الإجراءات التي تتخذها الدول ضرورية لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إخراس دوي المدافع وإنهاء جميع الحروب في القارة في أقرب وقت ممكن.

ونرى أن ولايات حفظ السلام وبناء السلام والبعثات السياسية يجب أن تشمل تدابير واستراتيجيات تمكنها من الحصول على المزيد من المعلومات المالية الدولية ذات الصلة بأطراف النزاع بغية الحد من ممارسات الفساد التي تزيد من أمد النزاع. ومن الضروري أن تكون هناك صيغة محددة لكل حالة من الحالات لمراقبة ورصد استخدام الأموال والنفقات والمدفوعات التي تمت بالفعل في الميدان، بما يكفل المحاسبة الشاملة والنزيهة.

وأود أن أختتم بياني باقتباس من الصحفي الأرجنتيني هوغو ألكونادا مون الذي قال في كتابه ''منبع الشر كله'': ''الفساد أشبه برقصة التانغو؛ تحتاج لشخصين''.

السيدة فرونتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ رئاسة مجلس الأمن على أخذ المبادرة لعقد جلسة الإحاطة الإعلامية هذه اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام والسيد جون برندرغست على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

قد يقول المرء أن الفساد مشكلة داخلية لبلد ما، لكنه ليس كذلك. والحقيقة هي أن الفساد يقوض المؤسسات الحكومية ويضعف نظم القضاء واقتصادات البلدان. كما أنه يقوض قدرة الجيش على التصدي للجماعات الإرهابية، لا سيما في البلدان التي لا يتقاضى جنودها أجورا جيدة أو لا يجهزون تجهيزا كاملا. وفي بيئة تتسم بانخفاض الروح المعنوية، يمكن أن يزدهر الفساد. ويوفر للإرهابيين إمكانية الحصول على التمويل والأسلحة ويقوض سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. والفساد المنتشر والمنتظم هو أحد الأسباب الجذرية للعديد من النزاعات التي قد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

كما أن الفساد هو إحدى العقبات الهيكلية الرئيسية التي تعترض عملية التعمير الناجحة في فترة ما بعد النزاع بسبب تأثيره السلبي على الركائز الأساسية الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، وهي السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. كل ذلك يؤدي إلى استنتاج واحد: الفساد لا يتوقف عند الحدود الوطنية. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يغض الطرف عن الفساد والإرهاب اللذين يتضافران في البلدان المتضررة من النزاعات. ومع ذلك، يجب أن نضع في اعتبارنا أنه سبب ونتيجة للتحديات الأمنية الحالية التي نواجهها. وأود أن أشاطر المجلس بعض الأفكار التي يمكنها، في رأينا، الإسهام في معالجة المشكلة.

أولاً، يجب أن نتحرك باتجاه انتهاج سياسة ضغوط مالية تهدف إلى الإصلاح. ويجب على المانحين توجيه رسالة واضحة بأنهم على استعداد لوقف التمويل أو رفض المشاريع إذا فشلت الحكومة المعنية في تقديم ضمانات لمنع الفساد. ويتعين توسيع نطاق جزاءات مجلس الأمن عند الضرورة. ومن خلال استهداف جهات متعددة في نفس الوقت، هناك فرصة لزيادة التأثير.

ثانيا، فيما يتعلق بالحكم الرشيد والشفافية، تعتبر بولندا مكافحة الفساد حجر الزاوية في المجتمعات الديمقراطية الحديثة. وينبغي للدول الأعضاء والمؤسسات الدولية دعم عمليات الديمقراطية والشفافية على المدى الطويل وإصلاح الإدارة. ويلزم إعادة تقييم برامج بناء القدرات في جميع القطاعات حتى لا تدعم المؤسسات الفاسدة القائمة. إننا نعلم جميعا أنه بدون إرادة سياسية، لا يمكن لأي إصلاح أن يحقق الآثار المرجوة. وعلى الصعيد العالمي، فإننا ندعو إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد العالمي والتعاون الوثيق فيما بين المؤسسات التي تتصدى للفساد، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. كما نعتبر المجتمع المدني شريكا أساسيا في هذا المجال.

وقد دعت بولندا على مدى سنين عديدة مجلس حقوق الإنسان إلى اعتماد مشروع قرار بشأن دور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ركز، في جملة أمور، على مكافحة الفساد. كما نجحت بولندا في تطوير التعاون مع البلدان المهتمة التي نفذت على المستويين المحلي والإقليمي تدابير تسهم في الحد من الفساد في القطاع الحكومي. كما نقدم التدريب في مجال ممارسات مكافحة غسل الأموال وتدابير تمويل مكافحة الإرهاب.

وأخيرا، ندعو إلى اتخاذ تدابير لمكافحة غسل الأموال عند الحاجة. وقد وضعت هيئات على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، معايير دولية لمكافحة غسل الأموال، وينبغي للبلدان استخدام تلك الأدوات من التدابير وتنفيذها على المستوى الوطني. وإذا ما نفذت البلدان هذه التدابير بفعالية، فإن تنفيذها يمكن أن يرسي بيئة لا يمكن الاستمرار في التغاضي فيها عن الفساد وتمويل الإرهاب وغسل الأموال.

في الختام، تلتزم بولندا التزاما كاملا بالحد من الفساد. إنه يعطل حياة الناس وبلدانهم، ولا يوجد أحد في مأمن من الفساد. وبما أن خفض مستويات الفساد هو أحد أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن ذلك يجعله هدفاً أكثر طموحاً وصعوبةً، وينبغي لنا جميعاً السعي إلى تحقيقه.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية بشأن موضوع مناقشتنا اليوم. كما أننا ممتنون للسيد برندرغست على ملاحظاته.

إننا ندرك جميعا الآثار السلبية للفساد على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات. إنه يقوض المساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة، ولا يشجع على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكما جاء في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإنه يمكن أن يشكل تهديداً لاستقرار المجتمعات وأمنها، ويقوض مؤسسات وقيم الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة ويعرض للخطر التنمية المستدامة وسيادة القانون. وعلى الرغم من إقرارنا بهذه الحقيقة، فإننا لا نعتقد أن هذه مسألة تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن. فاستنادا إلى مبدأ التكامل، ينبغي للمجلس أن يسمح للأجهزة المعنية الأخرى بمعالجة هذه المسائل الشاملة.

وبالطبع، لا يوجد شيء يمنع المجلس من النظر في الفساد في سياق الحالات الخاصة بنزاعات محددة، ونحن نفهم أن هذا هو الحال حتى الآن. وفي إطار مختلف نُظم الجزاءات ذات الصلة، يتخذ المجلس تدابير لمعالجة اختلاس الموارد العامة. وفي هذا الصدد، يمكن ذكر عدد من الحالات التي اتخذ فيها المجلس قرارات بحظر التجارة في الفحم والنفط والمعادن. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، اعتمد المجلس أيضا قرارات مهمة لمكافحة تمويل الإرهاب. ويتعين أن يواصل المجلس استخدام هذه الأدوات عند الاقتضاء للتخفيف من الآثار السلبية للفساد في التحريض على النزاعات والعنف وتغذيته. ومع ذلك، حتى في سياق حالات نزاعات بعينها، لا يمكن النظر في الفساد بمعزل عن العوامل الأخرى، لأنه لا يمكن أن يكون العامل الوحيد، بل هو دليل على العديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة الأخرى التي تسهم في عدم الاستقرار والنزاع. ولهذا السبب، لا يمكن أن تشكل الجزاءات الأدوات الوحيدة لمعالجة التهديدات الناجمة عن الفساد.

ويجب أن تكون هناك إستراتيجية شاملة وطويلة الأجل تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والتي يمكن أن يكون الفساد أحدها. ولا يمكن القيام بذلك بدون ضمان الحكم الرشيد، وتوطيد مؤسسات الدولة وتعزيز المساءلة والشفافية، وكفالة سيادة القانون. كما أن مكافحة الفساد لا ينبغي أن تترك للحكومة وحدها؛ فهي تتطلب المشاركة النشطة والمشاركة الفعالة لجميع شرائح المجتمع، بمن في ذلك النساء والشباب ووسائط الإعلام والقطاع الخاص. وبسبب ذلك النطاق والبعد الأوسع، نؤمن بأن الفساد ينبغي أن يعالج من قبل هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الصك الوحيد الملزم قانوناً لمكافحة الفساد الذي يوفر استجابة شاملة، والأغلبية العظمى منا دول أطراف في الاتفاقية. وفي هذا الصدد، نعترف بالعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في مختلف المجالات المواضيعية المتصلة بالفساد، مثل الوقاية، والتعليم، واسترداد الموجودات، والنزاهة في نظام العدالة الجنائية، من بين أمور أخرى .

إننا نواجه في أفريقيا تحديات خطيرة نتيجة للفساد الذي يعوق الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي، والتحول الاجتماعي الاقتصادي، وتحقيق السلام والأمن والتمتع بحقوق الإنسان.

لقد ألقى الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، الذي يقوده الرئيس ثابو مبيكي، الضوء على جسامة المشكلة في تقريره الذي قدمه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٥. وخلص التقرير إلى أن البلدان الأفريقية تفقد، في المتوسط، ٥٠ بليون دولار كل عام – مع احتمال ارتفاع ذلك إلى ١٤٨ بليون دولار – عن طريق التدفقات المالية غير المشروعة. كما تؤدي الممارسات الفاسدة، وفقا للتقرير، دورا رئيسيا في تيسير تلك التدفقات.

ولذلك أعلن الاتحاد الأفريقي سنة ٢٠١٨ سنة أفريقية لمكافحة الفساد لكبح الفساد، الذي يعتبر آفة مجتمعية رئيسية تتسبب في حدوث انتكاسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القارة. والشعور الذي يساور قادتنا هو أنه إذا لم يعالج الفساد كمسألة أولوية، لا يمكن لأفريقيا أن تحرز تقدما ملموسا نحو تحقيق خطتها لعام ٢٠٦٣ والخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا يمكنها أن تنجح في جهودها الرامية إلى إسكات المدافع.

وكذلك لدينا، على مستوى الاتحاد الأفريقي، الاتفاقية المتعلقة بمنع ومكافحة الفساد، إلى جانب الصكوك القانونية الأخرى الرامية إلى تعزيز ثقافة ديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون. ونحن نرى أن زيادة التعاون والتآزر فيما بين هيئات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية في مكافحة الفساد أمر يتعين تشجيعه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.